

الفصل 4.

الفرص الاقتصادية



"سواء كنت فتاة أو فتى، ستقولين أو ستقول لنفسك: الشيء ذاته، بعد قضاء كل هذه السنوات في الدراسة والتضحية، ينتهي بك الحال إلى البقاء في المنزل. حتى وإن حاولت العمل في وظيفة غير مناسبة، فإن ذلك سيؤثر عليك نفسياً... هذه الحياة لم تعد مرضية لك. كان يجب العيش في ظروف أحسن وبيئة أفضل".
إحدى الخريجات العاطلات، ولاية تطاوين (جنوب تونس)

بالمناطق الحضرية). تليها المنطقة الجنوبية (53.6 في المائة بالمناطق الريفية و60.3 في المائة بالمناطق الحضرية) والمنطقة الداخلية (48.9 في المائة بالمناطق الريفية و56.6 في المائة بالمناطق الحضرية). وإجمالاً، يمثل العاطلون عن العمل ما يتراوح بين ثلث ونصف مجموع الشباب الذين يمكنهم مبدئياً العمل، مما يعني إهدار قدر كبير من الناتج الاقتصادي.

وتتوقف فرص الشباب في الحصول على عمل على الخلفية الأسرية في المقام الأول. ويشير تحليل علاقة الانحدار إلى أن المستوى التعليمي للأبوين يكون أكثر أهمية من تعليم الشاب نفسه في تحديد فرصه في الحصول على عمل. في حين يلعب ثراء الأسرة على ما يبدو دوراً قوياً كذلك (انظر المرفق 4، الجدول 4-1).³ ويشير ذلك إلى أن العوامل التي لا يمكن تثبيتها مباشرةً في تحليل علاقة الانحدار، مثل علاقات الأسرة ونوعية التعليم اللتين ترتبطان على الأرجح بالمستوى التعليمي للأبوين، تلعب أدواراً مهمة في إيجاد فرص عمل للشباب.

الإقصاء الجهوي

"طور [الرئيس] بورقيبة منطقة المنستير، وطور [الرئيس] بن علي منطقة سوسة، لكنهما نسيًا المناطق الداخلية. يجب على الدولة التعامل مع المناطق بإنصاف. وبالنظر إلى معدل البطالة في سيدي بوزيد الذي يعادل ضعف معدلها في سوسة، فإنه يجب على الدولة إيقاف الاستثمار في سوسة حتى تلحق بها بقية المناطق. عندها سيكون الجميع سعداء. وبتخاذ هذه الإجراءات، يمكن تحقيق المساواة بين المناطق". أحد الخريجين العاطلين عن العمل، سيدي بوزيد

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الفجوة المكانية في نواتج سوق العمل (البنك الدولي 2013ب)، يواجه الشباب التونسي صعوبات في العثور على فرص عمل. لاسيما في المنطقتين الداخلية والجنوبية. وفي واقع الأمر، كان من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة 2011 التهميش المكاني والاقتصادي والسياسي للمجتمع في أنحاء من البلاد لصالح المنطقة

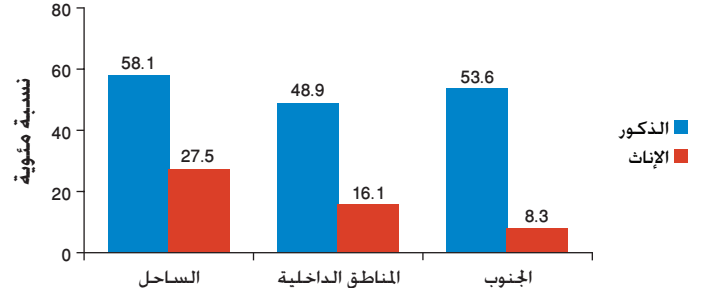
يسلط هذا الفصل الضوء على الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والشبان التونسيين ويعرض حالة التشغيل وتنظيم مشاريع العمل الحر في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وتؤكد النتائج وجود تباينات كبيرة بين المناطق وبين الجنسين في فرص تشغيل الشباب، وهو ما تم توثيقه أيضاً في دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً عن نواتج سوق العمل في تونس (البنك الدولي 2013ب). ويتم عرض معظم فرص العمل بدون عقود مكتوبة، مما يوفر قدراً محدوداً من الأمن الوظيفي وإمكانية ضئيلة للاستفادة من الضمان الاجتماعي.¹ وينتهي هذا الفصل بجزء منفصل عن العمل الحر يبرز الإمكانيات الكبيرة للشباب التونسي في مجال العمل الحر. مع التطرق أيضاً إلى مناقشة محدودة القدرة على الحصول على التمويل وآثار اللوائح التنظيمية المفترضة على الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

1-4 فرص العمل

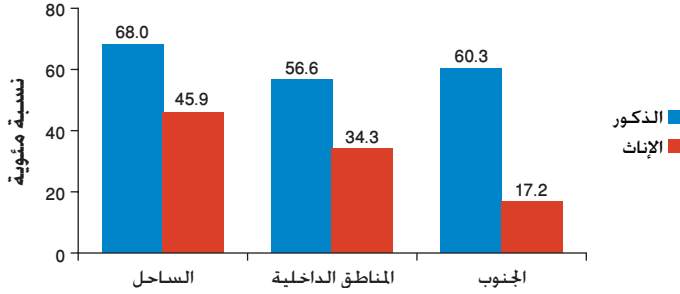
على الرغم من تبني سياسات معنية بالمساواة بين الجنسين في تونس، فإن عدد الشابات التونسيات العاملات ضئيل للغاية. فهناك أقل من واحدة من بين كل خمس شابات في الريف التونسي (18.5 في المائة) وأقل من اثنتين من بين كل خمس شابات في الحضر التونسي (39.8 في المائة) لديها وظيفة.² وبين أوساط الشباب التونسيين الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، تكون معدلات التشغيل بين النساء أدنى بكثير منها بين الرجال (انظر الشكل 4-1). وتنخفض معدلات عمل المرأة بوجه خاص في المنطقة الجنوبية (8.3 في المائة بالمناطق الريفية و17.2 في المائة بالمناطق الحضرية) والمنطقة الداخلية (16.1 في المائة بالمناطق الريفية و34.3 في المائة بالمناطق الحضرية). مقارنةً بمعدلات عمل الشابات في المنطقة الساحلية (27.5 في المائة بالمناطق الريفية و45.9 في المائة بالمناطق الحضرية). وبوجه عام، تنخفض معدلات تشغيل الشباب انخفاضاً كبيراً حتى في المنطقة الساحلية (58.1 في المائة بالمناطق الريفية و68 في المائة

الشكل 4-1. تشغيل الشباب التونسيين

أ. الريف



ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب الملحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

(24.6 في المائة) أو إلى مدن أخرى (31.7 في المائة) أو إلى خارج البلاد (15.3 في المائة). في حين انتقل ما يزيد قليلا على ربع (28.4 في المائة) المهاجرين الذكور المنحدرين من أسر معيشية فقيرة إلى مكان آخر بالريف (انظر الشكل 2-4). وعلى النقيض من ذلك، يهاجر عدد قليل نسبيا من الشباب إلى مدينة تونس الكبرى (16.7 في المائة) أو إلى بلدات أخرى (32.2 في المائة) أو إلى الخارج (2.4 في المائة). كما انتقل نحو نصف مجموع الشباب المهاجرين إلى مناطق ريفية أخرى (48.8 في المائة).

يتنافس الشباب العاطلون على الوظائف المحدودة المتاحة. ويُنظر أحيانا إلى المهاجرين من الريف على أنهم يتسببون في تقليل الأجور المتدنية بالفعل للعمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية التونسية.

"من يأتون من المناطق الريفية يكونون مستعدين للعمل بأجور متدنية. وبينما يغزو المهاجرون مدينة تونس. تكون المناطق الأخرى من البلاد خالية. ولا يستطيع سكان مدينة تونس العثور على عمل. لذلك، أعتقد أنه يجب أن تكون هناك تأشيرة للعيش في المدينة بحيث لا يتكدس الشباب بها. فلم يعد هناك مكان لأحد في مدينة تونس". أحد العاملين في القطاع غير الرسمي. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

إقصاء المرأة

لا يزال الإقصاء القائم على نوع الجنس يمثل تحديا جسيما أمام الشباب التونسيات اللاتي يسعين للانضمام إلى القوى العاملة. وقد أحرزت تونس تقدما رائعا على صعيد سد الفجوات بين الجنسين في نواتج التعليم والرعاية الصحية. لكن الاستثمارات في التنمية البشرية لم تُترجم بعد إلى ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية.⁶ ويُتاح استخدام العديد من الأساليب الثابتة لفهم التمييز السائد ضد المرأة فهما أفضل. من بينها التجارب والتصورات التي يتم الإبلاغ بها

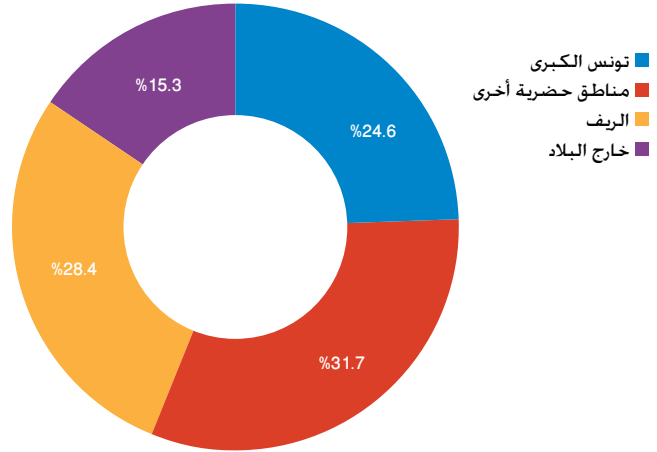
الساحلية (العايب 2011).⁴ ويرى خليل أُجْرى مؤخرا أن الانتفاضات انتشرت بين المجتمعات المحلية المهمشة في مختلف أرجاء البلاد فيما أُطلق عليه اسم "القرب الاجتماعي والاقتصادي" وليس القرب الجغرافي (Egel and Garbouj 2013).

تعزز هجرة الشباب التباينات القائمة بين المناطق والانقسامات بين الحضر والريف. وتُحرم هجرة الشباب المناطق الريفية ما لديها من أيدٍ عاملة محدودة من الشباب ذوي المهارات وتزوّد في الوقت ذاته الضواحي الفقيرة بالتنامية في المناطق الحضرية التونسية. وفي الواقع، تزيد الهجرة من عجز المناطق الريفية الداخلية عن التحول إلى نموذج اقتصادي مرتفع الإنتاجية. وفي هذه الدائرة المفرغة، يرى شباب المناطق الداخلية أنفسهم ضحايا للإهمال والتحيز الجهوي. وتزيد هجرة الشباب كذلك من الضغوط الاجتماعية في المناطق الحضرية التي تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة بسرعة من العمال الشباب من غير ذوي المهارات. ويهاجر الشباب التونسي ليس فقط من أجل البحث عن العمل، بل للخلاص أيضا من الضغوط الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية. مما يؤجل اتخاذ الكثير من القرارات الحياتية المهمة ويزيد بدوره الشعور بالإحباط بين الشباب والشابات. ويرى كثيرون أن الهجرة تجربة مأساوية يغترب فيها المرء عن أسرته ومجتمعه. ويصف كثير من الشباب مغادرة المنزل والحرمان من المساندة الوجدانية والمادية للأسرة والأصدقاء والجيران ورفقاء المقهى بالنسبة للمناطق الحضرية، بأنها تضحية "حيث لا يهتم بشأنك أحد". وليست مغامرة.

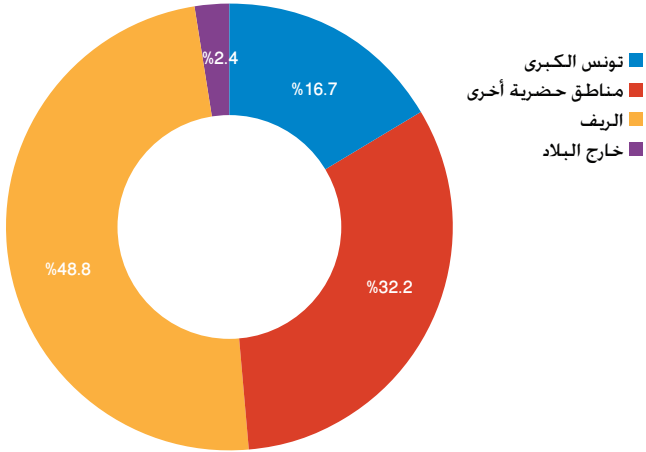
لا يزال شباب الريف ينتقلون إلى المدن سعياً للهروب من الأوضاع القائمة في المناطق الريفية، رغم نقص الوظائف الجيدة في المناطق الحضرية. وأفاد نحو 92.2 في المائة من الأسر المعيشية الريفية أن أفرادا من أقرب أقاربهم هاجروا إلى الحضر. معظمهم من شباب في الريف. ولا تزال الهجرة من الريف إلى الحضر تمثل سبيلا مهما لشباب الريف لاسيما الشباب. وقد انتقل نحو ربع المهاجرين إلى مدينة تونس الكبرى

الشكل 2-4. مقاصد المهاجرين من الريف حسب نوع الجنس

أ. الذكور



ب. الإناث



المصدر: البنك الدولي، 2012.

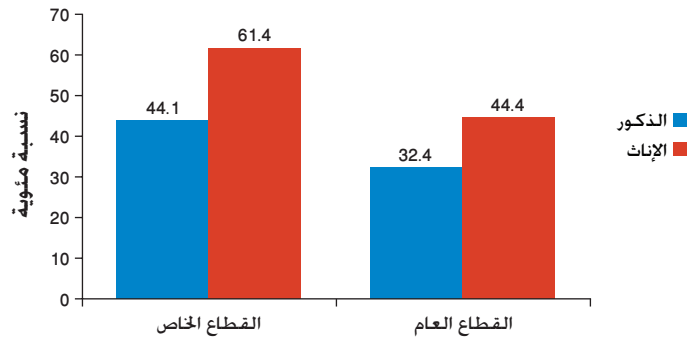
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع المهاجرين الحاليين الذين لديهم أشقاء شباب في الريف.

لاشك أن التمييز ضد المرأة في سوق العمل يضر بمشاركة الإناث في القوى العاملة وعلى الإمكانيات الإنمائية لتونس. وكما يشير تقرير عن التنمية في العالم 2012، فإن "المساواة بين الجنسين اقتصاد يتسم بالحنكة والبراعة" وعنصر مهم للتنمية (البنك الدولي 2011). وحقيق المساواة بين النساء والرجال في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والموجودات يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية. وتُظهر الأبحاث النوعية أن الكثير من الشبان يعتقدون أن عمل المرأة يكون أقل أهمية من عمل الرجل لأنه يُنظر عادةً إلى الرجل على أنه العائل للأسرة. لكنه بات ضروريا وعلى نحو متزايد وجود مصدرين للدخل لإعالة الأسرة. كما أن قدرة الشابات على العمل يمكن أن تكون إحدى المميزات لهن. وقد علق إحدى الخريجات على ذلك بقولها:

"لا يبحث الرجال اليوم عن ربة منزل، بل يفضلون المرأة التي تعمل وتجلب لهم المال. وهم محقون في ذلك". إحدى الخريجات العاطلات عن العمل.
مدينة تونس

ذاتيا و تحليل علاقة الانحدار المتعلق بالأجور (انظر المرفق 4، الجدول 4-2). ويعرض الشكل 3-4 تصورات الشباب والنشابات في الريف بشأن التمييز ضد المرأة في سوق العمل⁷. وأفاد نحو ثلثي المشاركات في الاستقصاء (61.4 في المائة) أن النساء يتعرضن للتمييز عندما يبحثن عن عمل في القطاع الخاص. وترى نسبة أقل، لكنها تظل كبيرة (44.4 في المائة)، أنه يتم التمييز بين الجنسين في القطاع العام. كما توافق نسبة كبيرة من الشبان على وجود تمييز ضد تشغيل النساء: 44.1 في المائة في القطاع الخاص و32.4 في المائة في القطاع العام.

الشكل 3-4. التمييز المتصور بين الجنسين في القطاع الخاص مقابل القطاع العام في الريف



المصدر: البنك الدولي، 2012.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب في الريف.

"لقد شجعنا آباؤنا على الدراسة والعمل. لكن ذلك يكون دائما ضمن حدود معينة لا يمكننا تجاوزها. إنها مسألة تتعلق بالعقلية. فالناس هنا يعتقدون أن الفتاة يمكنها العمل معلمة أو ممرضة. فهما مهنتان جديرتان بالاحترام والافتخار. أنا غير مسموح لي بالعمل إلا معلمة ولا شيء غير ذلك. ولا يمكنني العمل مرشدة سياحية أو في مصنع أو أي شيء آخر والأسوأ هو أن مكان عملي يجب أن يكون في جنوب تونس. ولا يمكنني حتى أن أحلم بالعمل في مكان بعيد عن المنطقة التي أعيش بها". إحدى الخريجات. ولاية مدنين (جنوب تونس)

ومع ذلك، تدفع الاحتياجات الاقتصادية للأسر نسبة كبيرة من الشابات في المنطقتين الداخلية والجنوبية إلى العمل. وتعمل هؤلاء الشابات عادةً في المصانع في مدن ساحلية. مثل صفاقس. حيث يعيشن في مساكن مشتركة مع غيرهن. وفي هذه الحالة. تكون هناك مفاضلة: بين الأعراف التي تحكم نوع العمل الذي يُعتبر مناسباً لخريج الجامعة من ناحية

ولا تزال المخاوف الأسرية بشأن سلامة المرأة ووضعها في المجتمع قد من مشاركة الشابات في سوق العمل. وتتاح للنساء خيارات أقل للعمل خارج المنزل. لاسيما في المنطقة الجنوبية. نظرا لانعدام تنوع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل المحدودة التي تُعتبر ملائمة للشابات في نظر أسرهن. وتُظهر البيانات النوعية أن الأعراف الاجتماعية ما تزال قد من قدرة الشابات على الانتقال للحصول على عمل (انظر الإطار 1-4 عن تكوين الأسرة). ولا تسمح بعض الأسر للشابات بالعيش بعيداً عن المنزل إلا إذا كانت الوظيفة مقبولة اجتماعياً وتزيد من فرصهن في الزواج. أي أن يكون العمل مناسباً لتدريبهن ويُفضل أن يكون في القطاع العام. وأفادت بعض الشابات المشاركات في الاستقصاء أن البقاء في مناطقهن الأصلية قد يُرى على أنه فرض وليس طموحاً. فبخلاف الشبان. لا يمكنهن العمل في الوظائف "المؤقتة" قصيرة الأجل التي قد تؤدي إلى اكتساب بعض المهارات المهمة. ونظراً لندرة الوظائف التي تُعتبر ملائمة. يمكن أن تظل الخريجات عاطلات عن العمل لسنوات بانتظار انتقالهن المفترض إلى بيوت أزواجهن.

الإطار 1-4. تكوين الأسرة

ترى بعض شرائح المجتمع التونسي أن الحصول على مؤهل من إحدى مؤسسات التعليم العالي يُعد عبئاً من جوانب عديدة. خاصةً فيما بين الشابات. فمبادرة هؤلاء الشابات ومُجّاهن الدراسي يتحولان بقوة إلى قيود عليهن لأن الرجال قد ينظرون إلى الخريجات على أنهن أكثر استقلالية مما يجب أن يكن عليه في ظل ثقافة يهيمن عليها الرجال. وبالتالي يعتبرونهن غير مناسبات للزواج. علاوة على ذلك. إذا لم تستفد الشابة بهذا المؤهل في الحصول على عمل. فإنها تجد نفسها مرغمة على العودة إلى المنزل لتعيش- في بعض الحالات- حياة منعزلة في الغالب. لاسيما في المناطق الداخلية وفي الجنوب. كما يؤثر القطاع الذي تعمل به المرأة تأثيراً كبيراً في تحديد ما إذا كانت لا تزال مناسبة للزواج أم لا. وتسمح الأعراف الاجتماعية السائدة للشابات بأن يعملن في مجال التمريض أو التدريس. لكنها تمنع عملهن في معظم المجالات الأخرى. ورغم ذلك. ترى الشابات التونسيات أن المؤهلات العلمية والمهنية تزيد حظوظهن في الزواج بقدر كبير في ظل الظروف الاقتصادية التي تزيد من صعوبة إعالة الأسرة بالاعتماد على مصدر واحد للدخل. ويشجع الاعتقاد بإمكانية عمل الزوجين بالقدر نفسه بين غير الخريجات اللاتي أعربن عن أهمية المساهمة في دخل الأسرة. وفي هذا الصدد. قالت إحدى الشابات "إن الحياة صارت أكثر صعوبة هذه الأيام. لذلك. من الضروري أن يعمل كلا الزوجين".

ويؤثر الوضع الوظيفي والمؤهلات العلمية على فرص الزواج للشبان التونسيين كذلك. لكن بطريقة مختلفة. فعلى المستوى الاجتماعي. تفضل الكثير من الأسر تزويج بناتهم من شخص يعمل. بغض النظر عن مؤهله التعليمي. وبالتالي. لا يمتلك الخريجون العاطلون أية ميزة نسبية تُذكر مقارنةً بالعاطلين من غير الخريجين. وقد يؤدي انعدام الوضع الاجتماعي للخريجين العاطلين إلى إثناء من يرغبون في الزواج عن السعي للارتباط خشية أن يتم رفضهم من أسرة العروس أو. وهو الأسوأ. فسح الارتباط مبكراً بسبب طول مدة البطالة والضغط المكثف التي تقع على عاتق الرجل عند التقدم للخطبة.

التونسي. ويعمل أكثر من خمس الشباب الريفي (20.1 في المائة) والحضري (20.9 في المائة) بعقود محددة المدة لا توفر سوى قدر محدود من الأمن الوظيفي⁸. وكما يمكن التنبؤ به، تكون نسبة العمل في القطاع غير الرسمي هي الأعلى بين الشباب في الريف. حيث يعمل أكثر من النصف (51.7 في المائة) بنظام اليومية. وبوجه عام، ففي حين تُظهر هذه النسب انعدام الأمن الوظيفي بين الشباب التونسي، يكون الاستقرار التعاقدى أدنى بكثير بين الأجيال الأكبر سناً لانخفاض نسب العاملين بعقود مفتوحة المدة انخفاضاً كبيراً⁹.

يعمل الشباب التونسي من جميع الفئات في القطاع غير الرسمي. ويشير تحليل علاقة الانحدار إلى أن العمل بالقطاع غير الرسمي لا يرتبط بثراء الأسرة. أي يتساوى الفقير والميسور الحال من الشباب في العمل به. وفي المنطقة الداخلية، يرتفع احتمال عمل الشباب بهذا القطاع في حين ينخفض احتمال العمل به بالنسبة للشباب التونسيين ذوي المؤهلات العليا. وينطبق الشيء ذاته على الشباب اللاتين يكون عملهم بهذا القطاع مقبولاً بدرجة أقل لأسباب اجتماعية وثقافية (انظر المرفق 4، الجدول 4-3).

ويشعر الشباب التونسي بقدر كبير من السخط والاستياء من العمل في القطاع غير الرسمي وما يصاحبه من خطر التعرض

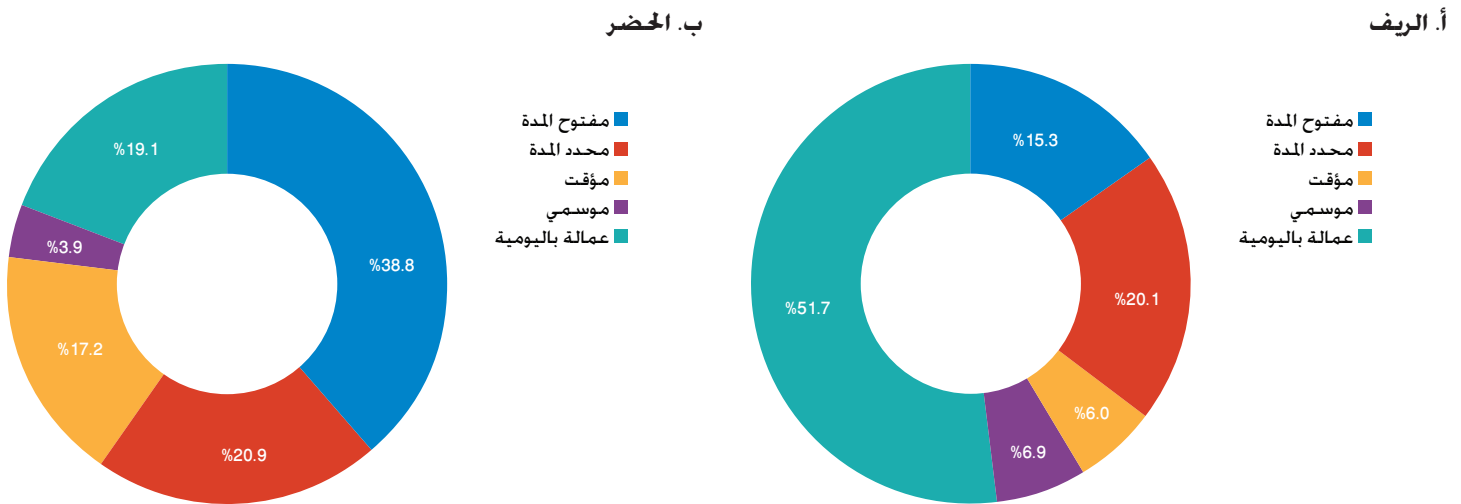
وحاجة الأسرة إلى الدخل ورغبة الشباب في الخلاص من الملل الذي يفرضه المحيط الأسري من ناحية أخرى. وتعليقاً على ذلك، قالت إحدى الخريجات:

"عملت في مصنع لمدة سنة بعد التخرج. وألاحظ أن معظم الخريجين يقومون بالشيء نفسه لأنه لا يمكنهم العثور على عمل مناسب في مجال دراستهم". إحدى الخريجات، صفاقس

العمل في القطاع غير الرسمي

يشيع العمل في القطاع غير الرسمي بين الشباب التونسي: هناك أقل من واحد من بين كل ثلاثة عمال شباب يعمل بعقد رسمي ويحصل على الحماية الاجتماعية. وبموجب اللوائح التنظيمية لسوق العمل في تونس، توفر عقود العمل مفتوحة المدة دون غيرها إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي طويل الأجل. ولا يعمل بعقود مفتوحة المدة سوى 15.3 في المائة من الشباب في الريف و38.8 في المائة من الشباب في الحضر. ويبين الشكل 4-4 أنواع العقود التي يعمل بموجبها الشباب في الريف والحضر. وتعد العقود المؤقتة والموسمية وترتيبات العمل باليومية هي السائدة في سوق العمل بالنسبة للشباب

الشكل 4-4. نوع التعاقد مع الشباب المشتغلين (في الشريحة العمرية 15 - 29 عاماً)



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون، ويستبعد الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

إضافة إلى ذلك، يُعد انخفاض مستوى التعليم أحد الحركات الرئيسية لسوق العمل غير الرسمي. ويظهر تحليل علاقة الانحدار أن العمل في القطاع غير الرسمي يرتبط بشدة بنقص المؤهلات التعليمية في المناطق الريفية (انظر المرفق 4، الجدول 4-3). ومع مراعاة العوامل الفردية، يتبين أن العمل في القطاع غير الرسمي يبزر بصفة خاصة في الولايات الجنوبية.¹² وتبين التقديرات أيضاً أن احتمالية عمل الشباب بعقود غير رسمية تكون أقل. وفي ظل الأعراف الاجتماعية التي تحدد أشكال العمل الملائمة للشباب، يبدو أن انعدام الوظائف بالقطاع الرسمي يمكن أن يؤدي إلى إقصاء الشباب من سوق العمل.

التعليم والوظائف منخفضة المهارات

"ما درست في الجامعة لا علاقة له بما أقوم به الآن في عملي، حتى وإن كان في المجال نفسه بالفعل. فقد حصلنا على الكثير من الدورات النظرية، لكن الجانب العملي كان غير متاح تقريباً. موظفة بأحد البنوك، 28 عاماً، مدينة تونس

إن تاريخ تونس الحديث في تعميم إتاحة التعليم الأساسي على مستوى البلاد مثيلاً للإعجاب بتحقيقها معدلات للإلمام بالقراءة والكتابة تكاد تكون شاملة. وفي عام 2008، بلغت المعدلات الرسمية للإلمام بالقراءة والكتابة 96.1 في المائة بين الشباب و98.2 في المائة بين الشباب على الرغم من أن المعدلات تكون عادةً أقل في المناطق الريفية (اليونيسف 2012).¹³ وبالمثل، ارتفع معدل الالتحاق في التعليم العالي من 6 في المائة فقط عام 1987 إلى 35 في المائة عام 2007، حيث يشارك نحو نصف مليون شاب تونسي حالياً في التعليم العالي (حواس وآخرون، 2012).¹⁴ وقد حدث معظم هذه الزيادة في السنوات الأخيرة عندما - على سبيل المثال - زاد العدد السنوي لخريجي الجامعات بأكثر من الضعف خلال خمس سنوات من 24500 في عام 2001 ليصل إلى 52300 في عام 2006 (Haouas et al، 2012).

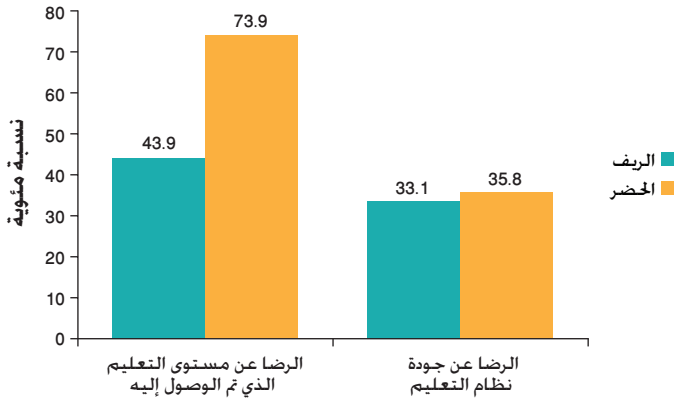
على الرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالجامعات، فإن قطاع التعليم في تونس يعجز عن تلبية احتياجات جيل الشباب وتطلعاتهم. ويتزايد شعور الشباب بالاستياء من المغالاة في كم المعلومات النظرية التي تُدرّس لهم وعدم تأهيلهم لدخول سوق العمل، كما هو حال الشباب في البلدان الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط

للاستغلال. ويؤكد ذلك الشباب والشابات الذين أشاروا على نحو متكرر خلال المقابلات التي أُجريت معهم إلى قصر مدة العقود باعتبارها أحد الجوانب الرئيسية لانعدام الأمن الوظيفي. ويربط الشباب والشابات بين العقود قصيرة الأجل وبين المعاملة الاستغلالية من جانب أصحاب العمل. ولذلك، جاء الحصول على فرص عمل مستقرة بعقود متوسطة أو طويلة الأجل تتيح الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي، ضمن التطلعات المهنية الرئيسية التي أشار الشباب إليها. كما أُشير على نحو متكرر إلى التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي باعتباره الميزة الأهم في أية وظيفة، حتى بين من لا يعملون بعقود رسمية. وينظر كثير من العمال الشباب إلى التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي على أنه وسيلة للحفاظ على الكرامة في مواجهة فقدان الوظائف، فالعمل الذي لا يستوفي هذه المعايير يُعد "عملاً وهمياً" لا يتم الاشتغال به إلا للبقاء على قيد الحياة.

"ليست لدي أهداف فيما يتعلق باختيار العمل، وليس لدي طموح. فأنا أقبل أي عمل أجده. والشيء الأهم بالنسبة لي هو أن يتم تسجيلي بشكل قانوني في نظام الضمان الاجتماعي". أحد العاملين في القطاع غير الرسمي، 21 عاماً، قفصة (جنوب تونس)

وقد يعزى انتشار تشغيل الشباب في القطاع غير الرسمي جزئياً إلى تشوهات سوق العمل، وهو ما يمكن معالجته بالإصلاح. ووفقاً لدراسة أُجريت مؤخراً عن اللوائح التنظيمية لسوق العمل في تونس، يبدو أن هناك عدة عوامل تدفع العمل في القطاع غير الرسمي (البنك الدولي 2013ج). أولها لوائح العمل غير المرنة فيما يتعلق بالعقود مفتوحة المدة والتي تصعب للغاية الفصل من العمل، ما يدفع الشركات إلى استخدام عقود عرقية قصيرة الأجل (البنك الدولي 2013ج)¹⁰ وثانياً، تخلق ضرائب الدخل المرتفعة على الأجور، التي تصل إلى 29 في المائة، حوافز مالية تشجع العاملين وأصحاب العمل على تجنب العقود الرسمية. وثالثاً، يُنظر إلى اشتراكات الضمان الاجتماعي على أنها ضريبة إضافية لأن المدفوعات الفردية لا ترتبط بالمنافع المتعلقة بكل منها (البنك الدولي 2013ج). ولذلك، ندعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات متوازنة في القوانين المنظمة لسوق العمل لأجل توفير قدر أكبر من المرونة للشركات مع القيام في الوقت ذاته بزيادة حماية العاملين من الشباب. وبوجه خاص، يجب تعديل مستحقات وقواعد الفصل المتعلقة بالعقود محددة ومفتوحة المدة بحيث تتوافق مع المعايير الدولية.¹¹

الشكل 4-5. الرضا عن نظام التعليم والتحصيل العلمي



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.
ملاحظة: يستبعد الشكل كل الشبان المتخفين بالتعليم أو أية برامج تدريبية.

وانتقد الطلاب الحاليون والسابقون، بما في ذلك الخريجون، خصيصاً التوجه النظري المبالغ فيه لمعظم المقررات الدراسية في المدارس والجامعات والتي يرون أنها لا تزودهم بمزيج المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. ولا تقدّم المدارس سوى معلومات ضئيلة للغاية عن سوق العمل وقدرا لا يُذكر من المهارات اللازمة لدخوله. ولا يوفر نظام التعليم مهارات التفكير النقدي والاستنتاج التي يحتاج إليها المهندسون والعلماء (دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم لعام 2007). أو كما قال أحد الخريجين:

"درست في المدرسة الثانوية التقنية في المهديّة. أعتقد أن الدراسة في هذه السنوات الاثنتي عشرة التي قضيناها حتى حصلنا على البكالوريا كانت نظرية أكثر من اللازم، وكان الجانب العملي غير متوفر تقريبا. وحتى الرحلات الدراسية كانت لغرض الاستعراض فقط. ولم يكن المعلمون يفقهون شيئا، وهذا ما اكتشفته لاحقا بعد أن دخلت سوق العمل. وكانت هناك فجوات كثيرة جدا، فلم نحاول قط تطبيق ما تعلمناه".
أحد الطلاب، ولاية المهديّة (وسط شرق تونس)

رغم الشكوى لسنوات من تدني نوعية التعليم، فقد بلغت هذه المشكلة الآن مرحلة حرجة في تونس، ويرى الشباب التونسي أن المدارس أصبحت "أماكن لتخريج العاطلين". ومع أنها تخرّج أعدادا متزايدة من الشباب كل عام، فقد ظهرت ثقافة يتم فيها تقديم المؤهلات العلمية على

وشمال أفريقيا (البنك الدولي 2008). ويعرض هذا القسم آراء الشباب بشأن نظام التعليم الذي يرونه مرادفا لتوليفة من الفصول الدراسية سيئة التجهيز، والمعلمين ضعيفي التدريب، والمناهج الدراسية التي عفا عليها الزمن ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل الحالية، وانعدام تقديم المشورة بشأن الخطوات العملية المطلوبة للحصول على عمل، والفشل في تشجيع روح العمل الحر وتعزيز إمكانات القطاع الخاص (انظر الإطار 2-4 للحصول على نظرة عامة عن نظام التعليم).

يرتبط مستوى التحصيل العلمي ارتباطا قويا بالخلفية الأسرية. ويلعب المستوى التعليمي للأبوين دورا مهما كما هو متوقع. لكن ثراء الأسرة مهم هو الآخر. ويشير تقدير لمستوى التحصيل العلمي إلى أن ثراء الأسرة يلعب دورا مهما في تحديد مستوى التحصيل العلمي (انظر المرفق 4، الجدول 4-4)¹⁵ وقد يُعزى ذلك إلى العلاقة بين ثراء الأسرة ونوعية التعليم بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للأسر منخفضة الدخل للسماح لأبنائها بمواصلة تعليمهم. لكن ذلك قد يُعزى أيضا إلى أهمية العلاقات كما ذُكر آنفا. فالانحدار من أسرة ثرية قد يكون عاملا رئيسيا في التمكن من تحقيق العوائد المحتملة للتعليم العالي.

وعلى الرغم من تحسّن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم، فإن نوعية نظام التعليم وأدائه لا يزالان من أهمّ تحديات السياسة العامة في تونس. ولا تزال محدودية نوعية التعليم، كما تم قياسها بمعايير موضوعية، ومحدودية قدرة الدولة على تقديم التعليم والتدريب لدخول سوق العمل تائيان في مقدمة مجالات السياسات التي يستوجب معالجتها على نحو ملح. ويرى الشباب أن نوعية التعليم والتدريب وقيمتهم بشأن سوق العمل قد تراجعنا بمرور الوقت.

"عندما اجتازت أُمي امتحانات الصف السادس (المرحلة الابتدائية)، كانت تستطيع تحذّر الفرنسية جيدا. أما الآن، فطلاب الصف السادس لا يمكنهم حتى القراءة. أنا أعطي دروسا خصوصية لطلاب في المرحلة الابتدائية لا يستطيعون حتى كتابة أسمائهم". إحدى الخريجات العاطلات، المهديّة (وسط شرق تونس)

جدر الإشارة إلى أن نحو ثلثي الشباب التونسي غير راضين عن نظام التعليم الوطني. وتنخفض معدلات الرضا انخفاضاً كبيراً بين الشباب في الريف (33.1 في المائة) والحضر (35.8 في المائة) على حد سواء (انظر الشكل 4-5). وتحديداً، لم يكن المشاركون في الاستقصاء من الريف راضين عن مؤهلهم التعليمي. إذ لم يعرب سوى 43.9 في المائة عن رضاهم عن مستواهم التعليمي، وهو ما يعكس المستوى المتوسط لنوعية التعليم في المدارس بالمناطق الريفية. وفي حين تزيد معدلات الرضا في المناطق الحضرية، فإن هناك أكثر من واحد من بين كل أربعة شباب غير راضين عن مؤهلهم التعليمي.

الإطار 4-2: التعليم في تونس

التعليم الأساسي¹ يكون التعليم الأساسي من الصف الدراسي الأول إلى التاسع إلزامياً ويتألف من ست سنوات في المرحلة الابتدائية وثلاث سنوات في المرحلة الإعدادية التي يُشار إليها أيضاً بالمرحلة دون الثانوية أو المتوسطة. وفي نهاية الصف السادس، يجب أن يحصل الطلاب في الامتحانات على أكثر من 50 في المائة من الدرجات لينتقلوا إلى المرحلة المتوسطة. وعادةً، يجب على الكثير من الطلاب إعادة السنة السادسة من التعليم الابتدائي، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات التسرب بعد ست سنوات فقط من التعليم. وفي أوائل التسعينيات، تبيّن على نحو خمس الشباب التونسي إعادة السنة الدراسية السادسة. وعلى الرغم من انخفاض معدل إعادة تدرجياً خلال العشرين عاماً الماضية، فإنه لا يزال مرتفعاً نسبياً (ثمانية في المائة عام 2012) (وزارة التربية 2012)، وقد بلغ المعدل الرسمي للتسرب من المرحلة الابتدائية 12 في المائة عام 2000 و 6 في المائة عام 2009 (البنك الدولي 2009أ). ويُتاح للطلاب الحاصلين على التعليم الابتدائي، الذين يتعذر عليهم الانتقال إلى المرحلة الإعدادية العامة، الفرصة للالتحاق بمدارس إعدادية فنية يمكن أن تؤدي إلى الالتحاق بالمرحلة الثانوية أو برامج التدريب المهني. وفي نهاية السنة التاسعة، حدثت حالات تسرب أخرى لأنه يتعين على الطلاب الحصول على دبلومة إتمام التعليم الأساسي.

التعليم الثانوي² يلزم اجتياز امتحان الصف الدراسي التاسع للالتحاق بالمرحلة الثانوية ومدتها أربع سنوات من الصف العاشر إلى الثالث عشر (10-12 سابقاً). وفي نهاية الصف الحادي عشر، يجب على طلاب المرحلة الثانوية الاختيار بين تسعة مسارات تركز على الدراسات الأكاديمية والمتخصصة. ورغم أن هذه المستويات تستهدف مساعدة الطلاب على إعداد أنفسهم لدخول الجامعة أو الانضمام إلى القوى العاملة، فإن محتوى المقررات مصمم في معظمه لإعداد الطلاب على اجتياز الامتحان النهائي للمرحلة الثانوية. ويجب اجتياز هذا الامتحان للالتحاق بالجامعات الحكومية حيث إنه يكون امتحاناً لإتمام الدراسة الإلزامية ولدخول الجامعة في آن واحد³. وحتى عام 2000، رسب حوالي 60-70 في المائة من طلاب المرحلة الثانوية في الامتحان النهائي سنوياً. وهي نتيجة ترتبط بعدد من العوامل من بينها- على سبيل المثال لا الحصر- ما يرتبط بنظام التعليم ومشاركة الشباب. وقد لوحظ حدوث تحسّن في معدلات النجاح في الشهادة الثانوية (البكالوريا) منذ عام 2000 (من 32 في المائة عام 2000 إلى 64 في المائة عام 2011)، وهو ما يُعزى في الغالب إلى إجراء تغيير في قواعد الامتحان. ويبرز معدل الرسوب حقيقة أن الشباب لم يحصلوا على ما يكفي من المعرفة لتأهيل أنفسهم للحصول على عمل.

التدريب المهني⁴ تُتاح للطلاب ثلاثة أنواع مختلفة من التدريب التقني. ويُعد التدريب التقني الأساسي بديلاً عن التعليم الثانوي ويستمر لعامين⁵. ويتطلب المؤهل التقني المهني قضاء عامين على الأقل في المرحلة الثانوية يليهما عامان في التدريب العملي⁶. ويُتاح المؤهل التقني المهني المتقدم للطلاب المهنيين بإضافة عامين آخرين من الدراسة للوصول إلى المؤهل التقني المتقدم. أي عامين في المرحلة الثانوية بالإضافة إلى أربعة أعوام في التدريب التقني⁷. وبحلول عام 2007، التحق قرابة 10 في المائة من الطلاب التونسيين بأحد برامج التدريب المهني (البنك الدولي 2007ب). التعليم العالي. سارعت تونس إلى توسيع نطاق سبل الحصول على التعليم العالي خلال العقد الماضي، حيث يلتحق بالجامعات حالياً أكثر من 35 في المائة من الشباب التونسي مع إنفاق أكثر من اثنين في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الجامعات الحكومية. وكان نظام التعليم العالي مقسماً إلى ثلاث مراحل مدة كل منها عامان. لكنه تم تعديله مؤخراً ليحاكي النظام الأوروبي والبريطاني في الحصول على البكالوريوس (ثلاثة أعوام) ودرجة الماجستير (عامان) ودرجة الدكتوراه (3-5 أعوام)⁸.

أ. يُشار إليه بالفرنسية باسم التعليم الأساسي.

ب. يُشار إليه بالفرنسية باسم التعليم الثانوي.

ج. يُشار إلى الامتحان بالفرنسية باسم الامتحان الوطني للبكالوريا.

د. شهادة الكفاءة المهنية بالفرنسية.

هـ. المؤهل التقني المهني بالفرنسية.

و. شهادة التقني العالي بالفرنسية.

ز. ليسانس- ماجستير- دكتوراه بالفرنسية.

المصدر: البنك الدولي، 2008.

لا تستطيع الحكومة التونسية وحدها التصدي للتحدي المتعلق بتقديم تعليم أفضل. فمن أجل تحسين نوعية التعليم على كافة المستويات، يلزم بذل جهود أكبر لتوحيد صفوف أصحاب المصلحة المعنيين. ويشمل ذلك مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة والمجتمع المدني وواضعي السياسات والمديرين في القطاع العام وأصحاب الأعمال الخاصة، وفوق ذلك الشباب التونسي.

لا يتوفر سوى عدد ضئيل للغاية من الشراكات بين أصحاب العمل والمؤسسات التعليمية. وبالرغم من أن أنظمة التلمذة المهنية الثنائية الشاملة في ألمانيا والنمسا وسويسرا قد ثبتت صعوبة تطبيقها بفاعلية في بلدان أخرى. فإن الأنظمة التعليمية الحديثة في عدة بلدان صناعية تحرس بانتظام على تقديم الخبرة العملية والتدريب الداخلي للطلاب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2012). وللأسف لا تتوفر عوامل التمكين الرئيسية لإقامة تلك الشراكات التي من شأنها تعزيز تقديم تعليم ملائم وذي جودة عالية. وفي هذا الصدد، تبرز ثلاثة مواطن للضعف: (1) المعايير والآليات المستقلة لضمان الجودة. و(2) آليات التمويل. مثل فسائم التدريب المصممة وفقا لاحتياجات الشباب التونسي من مختلف التخصصات في المناطق الريفية والحضرية. و(3) أدوات ضمان شفافية المعلومات والتوفيق بين أصحاب العمل والطلاب أثناء التدريب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2012). وفي ضوء المتطلبات العامة للبيئة التنظيمية والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية المتعددة، تستطيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لعب أدوار مهمة في تنظيم الخدمات التعليمية وخدمات التوفيق باللغة الأهمية أو تقديمها أو الإشراف عليها.

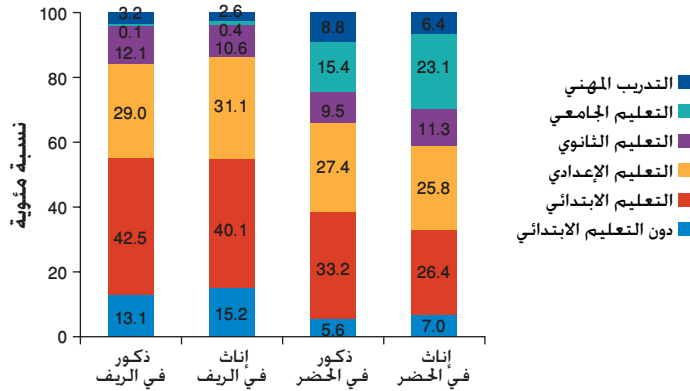
لتوفير فرص عمل كافية للخريجين وغيرهم من الشباب أصحاب المهارات، يحتاج الاقتصاد التونسي إلى خلق المزيد والمزيد من الوظائف في القطاعات منخفضة ومرتفعة المهارات على حد سواء. ويعمل حاليا أغلب التونسيين أصحاب المهارات العالية من حملة الشهادات الثانوية أو المهنية أو الجامعية في وظائف تتطلب مهارات منخفضة. وهي تُعرّف عادة بأنها وظائف في قطاعات محدودة الإنتاجية وامتدنية الأجور نسبيا. وبوجه عام، تعمل معظم الشركات منخفضة الإنتاجية التي توفر أغلب الوظائف منخفضة المهارات في مجالات الزراعة والصناعات الأساسية والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة والإنشاء والتعدين والطاقة وقطاعات كبيرة من صناعة المنسوجات (البنك الدولي 2014). ولا تتطلب معظم الوظائف المتاحة في هذه القطاعات إلا قدرا ضئيلا من التدريب المتخصص وتدرجاً عادةً أجورا متدنية. ويعرض الجدول 4-5 في المرفق الرابع بعض الشواهد الإضافية على العوامل المحددة لمستويات

المهارات (Haouas, Sayre, and Yagoubi, 2012). وتقل قيمة الدرجات العلمية للطلاب بسبب كثرة الأعداد وتراجع مستوى الجودة والمصداقية لديهم. كما تتفاوت جودة التعليم من منطقة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً. وقد استفادت المناطق الحضرية والساحلية من تاريخ من التعليم الاستعماري الفرنسي العربي الذي تفتقر إليه المناطق الريفية والمناطق الداخلية والجبلية. وكان من نتيجة ذلك ظهور "نظام ثنائي أو حتى ثلاثي المستويات". ويعكس نظام التعليم الانقسامات الجيلية والمكانية والاجتماعية في تونس ويزيد من حدتها، لاسيما بعد تزايد هذه الفروق مع ظهور التعليم الخاص وزيادة الرسوم الدراسية والتفاوت فيما بين المناطق. وعلقت طالبة تونسية على نوعية التعليم فيما يخص "التعريب" قائلة:

"أهم شيء أود إلقاء الضوء عليه هو قصة السنوات الثلاث التي أمضيتها في المرحلة الثانوية من الصف السابع إلى الصف التاسع. فقد درست الرياضيات والفيزياء والعلوم باللغة العربية، وكان لدينا أستاذة يدرسون هذه المواد باللغة الفرنسية. وفي رأيي الشخصي، بصفتي واحدة من الطالبات المتفوقات حينها، أعتقد أن المعلم كان مرتبكا [بحيث] لم يستطع توصيل المعلومات كما اعتاد أن يفعل من قبل. ولم أعد قادرة على فهم شرحه لأنه كان باللغة العربية، وتولد لدي انطباع أنه كان قرارا إجباريا. فإذا لم يكن النهج يُدرّس باللغة العربية من البداية ولم يكن الشخص قد سبق له التدريس بها، فإنه لن يستطيع توصيل المعلومات. لذلك فعلى مدار ثلاث سنوات، شعرت أنني أقوم بالترجمة. في التعليم الأساسي، لا تفيد عملية تعريب العلوم سواء الطالب أو الأستاذ لأنها عملية مرهقة". إحدى الطالبات الجامعيات، 26 عاما، سيدي بوزيد

يطالب الشباب بتحسين نوعية التعليم، وهو نفسه مطلب أصحاب الأعمال المحتملين. ويحتاج الكثير من شركات التصنيع إلى أشخاص ذوي مهارات فنية وخليقية، في حين يحتاج قطاع الخدمات إلى شباب يتمتعون بمهارات شخصية (مؤسسة التمويل الدولية 2011). ويبدى الشباب التونسي شكوكا قوية بشأن نوعية المناهج الدراسية ومدى ملاءمتها. وهناك عدد كبير من الشباب مستعدون لإنفاق المزيد في سبيل الحصول على تعليم أفضل لتعزيز فرص حصولهم على عمل. وهذا ما يقوم به البعض بالفعل. ووفقا لأصحاب الأعمال الخاصة، فإن نصف الخريجين على الأقل لا يكونون مؤهلين لدخول سوق العمل عند تعيينهم (مؤسسة التمويل الدولية 2011). وبالتالي، يضطر العديد من أصحاب العمل إلى تقديم قدر كبير من التدريب للموظفين الجدد لضمان جاهزيتهم للعمل.

الشكل 7-4. مستويات التعليم لدى الشباب التونسيين العاملين (الريف مقابل الحضر)



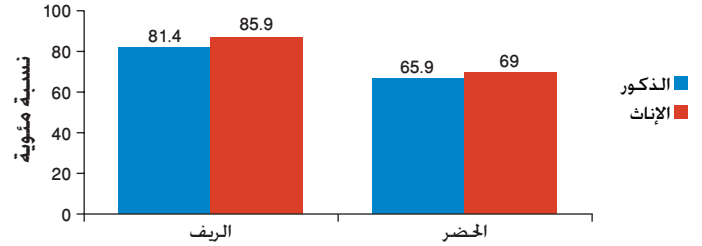
المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون. بما في ذلك الشباب المشتغلين بالعمل الحر. ويستبعد الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

ولأن معظم الشباب التونسيين العاملين لم يتموا تعليمهم الثانوي، فإن تعزيز مشاركتهم في اقتصاد حديث قائم على العولمة سيظل أحد التحديات. وفي المناطق الريفية، هناك قرابة ثلاثة من بين كل أربعة شباب عاملين (71.5 في المائة) تسربوا من الدراسة قبل إتمام تعليمهم الثانوي. هذا بالإضافة إلى وجود 13.5 في المائة من الشباب الريفيين العاملين لم يتموا تعليمهم الأساسي. من بينهم عدد كبير لم يلتحق بأية مدرسة على الإطلاق (انظر الشكل 4-7). وبالمثل، نجد أن أكثر من نصف مجموع الشباب العاملين في المناطق الحضرية لم يحصلوا على الشهادة الثانوية (57.6 في المائة). بالإضافة إلى 6.1 في المائة لم يحصلوا على أي قدر من التعليم. لكن الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة يوفر وظائف تتطلب مهارات وأفراد لديهم القدرة على ابتكار منتجات فنية معقدة استناداً إلى المعرفة والابتكار الخلاق.

إن الاقتصاد التونسي يفتقر إلى المقومات اللازمة لتحقيق النمو في المستقبل¹⁹ ونظراً لنقص فرص العمل عالية الإنتاجية في تونس. فإن الطلب على العمالة من ذوي المهارات يكون ضعيفاً. وبالتالي، تتسرب أعداد كبيرة من الشباب التونسي من الدراسة لأن الاستثمار في التعليم لا يعود بالكثير. وعلى المدى القريب، قد يجد الشباب التونسي مسوغاً منطقياً للتسرب من الدراسة حتى قبل إتمام المرحلة الثانوية. أما على المدى المتوسط، فإن كثرة أعداد الشباب عديمي المهارات تعكس قصوراً حاداً في الاستثمارات الوطنية في تنمية رأس المال البشري. ما يؤثر في الأفراد وفي إمكانات البلاد على المدى البعيد. وسيجد الشبان والشابات عديمي

الشكل رقم 6-4. تشغيل الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى الشباب الذين يعملون. ويستبعد الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الأجور. كما يبرز معدلات تشغيل الشباب في القطاعات التي تتميز بوجود الشركات منخفضة الإنتاجية.

تعمل الغالبية العظمى من الشباب التونسي العامل (82.5 في المائة بالمناطق الريفية و67 في المائة بالمناطق الحضرية) في قطاعات محدودة الإنتاجية.¹⁶ ويبيّن الشكل 4-6 نسبة الوظائف التي يشغلها الشباب التونسي (الفئة العمرية 15-29 عاماً) في قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى حد كبير. وتعمل الشابات على الأرجح في هذه القطاعات منخفضة الإنتاجية: 69 في المائة بالمناطق الحضرية و85.9 في المائة بالمناطق الريفية. لكن وضع الشبان أفضل قليلاً، إذ يعمل 65.9 في المائة من الشبان بالمناطق الحضرية و81.4 في المائة بالمناطق الريفية في هذه القطاعات. ويزيد بوجه خاص احتمال عمل الشابات بالمناطق الحضرية (69 في المائة) في القطاعات منخفضة الإنتاجية مقارنةً بالسيدات الأكبر سناً في المناطق الحضرية (58 في المائة)، في حين تتساوى النسب بين الفئات العمرية المختلفة للرجال في المناطق الحضرية.¹⁷

لا يوفر الاقتصاد التونسي، بناءً على نموذج الاقتصاد منخفض المهارات، القدر الكافي من الوظائف عالية المهارات للخريجين الشباب (البنك الدولي، 2014). وتستمر الشركات في تشغيل الشباب عديمي المهارات رغم وجود أعداد كبيرة من الشباب الخريجين الذين يبحثون عن عمل. وفي المناطق الحضرية، يمثل الشباب عديمي المهارات 59.6 في المائة من مجموع الشباب العامل¹⁸ وترتفع النسبة أكثر في المناطق الريفية لتبلغ 83.7 في المائة. ويعكس الغياب الفعلي لحملة الشهادات الثانوية والجامعية بين الشباب العامل هيمنة الوظائف منخفضة المهارات التي يوفرها الاقتصاد التونسي. كما أن ندرة الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تفسر الصعوبات الكبيرة التي يواجهها خريجو الجامعات أثناء بحثهم عن عمل مناسب.

المناطق الحضرية (انظر الشكل 4-8).²⁰ وترتفع مستويات البطالة المقنعة قليلاً بين النساء. ما يشير إلى أن عمل الشباب بدوام جزئي ناتج عن أوضاع سوق العمل، وليس باختيارهن. وتوفر أعلى معدلات البطالة المقنعة بين الشباب في المناطق الحضرية بالجنوب (84.8 في المائة). كما أن بالمنطقة الداخلية أعلى نسبة للشبان العاطلين جزئياً في المناطق الحضرية (74.6 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، تكاد تنعدم البطالة المقنعة في المناطق الريفية حيث لا يعمل سوى 7.6 في المائة من الشبان و7.4 في المائة من الشابات لست ساعات أو أقل يومياً.

تشغيل الشباب حسب القطاعات

يوفر القطاع العمومي عدداً ضئيلاً نسبياً من الوظائف للشباب التونسي. حيث لا يعمل بهذا القطاع سوى 6.8 في المائة من الشباب العاملين في الريف و 12.4 في المائة في الحضر. وتعارض هذه النسب المثوية المنخفضة مع تصور أن الشباب التونسيين يختارون البقاء عاطلين بانتظار الحصول على وظائف في القطاع العمومي. وفي واقع الأمر، انخفضت نسبة الشباب الذين يريدون العمل في القطاع العمومي انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية من حوالي 46 في المائة²¹ عام 2009 إلى أقل من 5 في المائة²² عام 2012. ويبدو أن ذلك يعكس تحولاً في الفهم بين الشباب التونسي حيث باتوا يرون أن القطاع العمومي، رغم توفيره الأمن الوظيفي، لم يعد جذاباً كما كان في السابق. ولم يعد القطاع العمومي يهيمن على تطلعات الشباب العاطلين. إذ لا يعمل به الآن سوى واحد من بين كل عشرة من الشباب التونسيين العاملين. بما في ذلك المعلمون والأطباء والمرضون.

ولا يزال قطاع الزراعة يمثل أحد قطاعات التشغيل الرئيسية للشباب التونسي في المناطق الريفية حيث يوفر أكثر من خمس مجموع فرص العمل للشباب في الريف (21.9 في المائة). ولا تزال هذه النسبة متنسقة مع البيانات التي تعود لعام 2009 عندما حقق قطاع الزراعة 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ووفر فرص عمل لنسبة بلغت 22 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وساهم في النمو الاقتصادي الكلي بحوالي 5.4 في المائة (مجموعة أكسفورد للأعمال 2009).²³ ومع ذلك، لا يرغب الكثير من الشباب التونسي في العيش والعمل بالريف بالرغم من أن الزراعة تُعد أحد قطاعات التشغيل الرئيسية (انظر الشكل 4-9).²⁴ وتُظهر الأبحاث أن قطاع الخدمات يعمل به أربعة من بين كل خمسة من الشباب التونسيين العاملين في المناطق الحضرية (37.9 في المائة). وفي المناطق الريفية التونسية، تكون معظم الوظائف، بما في ذلك الوظائف غير الرسمية، في قطاع الخدمات الذي يشكل العاملون به 29.7 في المائة من مجموع الشباب العاملين.

ويحظى قطاع الخدمات في تونس بميزة نسبية قوية وإمكانات كبيرة للتصدير، لا سيما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والصحة (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 2010). وتُعد

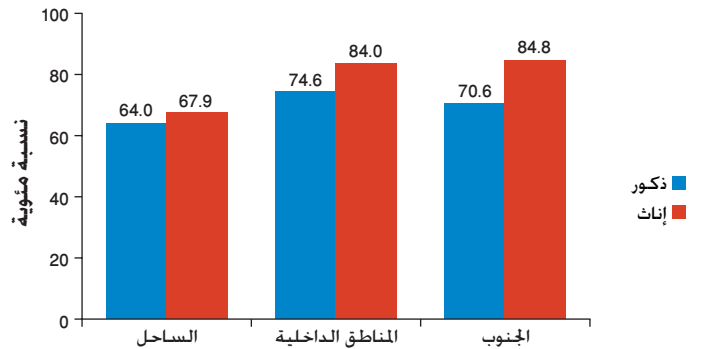
المهارات صعوبة في الاستفادة من النمو الاقتصادي المستقبلي المدفوع بالأنشطة عالية الإنتاجية. وناقش فيما يلي التحدي الناتج عن نقص العمالة الماهرة بمزيد من التفصيل.

ونخلص من هذا التحليل برسالة مهمة مفادها أن أية محاولة مستقبلية لإصلاح نظام التعليم يجب أن تركز على شراكة قوية مع القطاع الخاص والشباب أنفسهم. ويتمثل التحدي في أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بالعمل معاً للتصدي لفرض إصلاحات هرمية وحواجز مصنعة أمام التعليم. مع القيام في الوقت ذاته بتقديم أفكار وحلول مبتكرة. والأهم هو الوفاء بالوعود أمام جيل من الشباب. ومع أن وضع تصور كامل لإصلاح التعليم يخرج عن نطاق هذا التقرير. فإن الشباب التونسي يجب أن يلعب دوراً فاعلاً في عملية تحديد التحديات ووضع الحلول ومتابعة الإصلاحات وتنفيذها. مع إمكانية إشراك جهات من القطاع الخاص في تنفيذ مجموعة الحلول.

البطالة المقنعة بين الشباب

تمثل البطالة المقنعة مشكلة كبيرة في المناطق الحضرية التونسية، إذ تؤثر على اثنين من بين كل ثلاثة من الشباب العاملين في الحضر. وتُعرّف البطالة المقنعة بأنها العمل بدوام جزئي حيث يستمر يوم العمل لست ساعات أو أقل. ويُعد ذلك القاعدة بالنسبة لمعظم الشباب العاملين في المناطق الحضرية. وبمقتضى هذا التعريف، تكون نسبة العاطلين جزئياً 65.7 في المائة من مجموع الشبان و70.6 في المائة من مجموع الشابات في

الشكل 4-8. البطالة الجزئية بين الشباب في الحضر

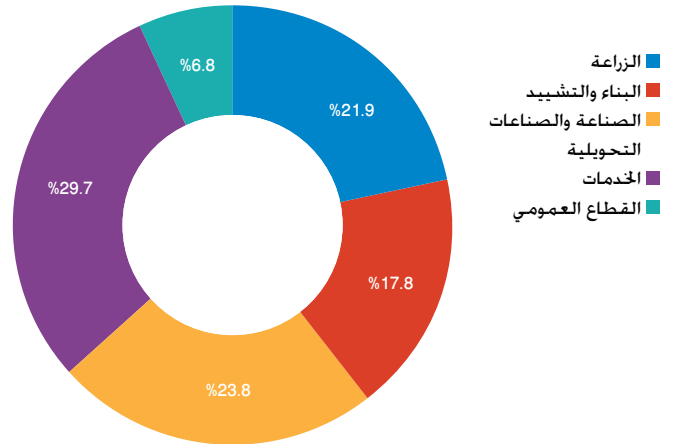


المصدر: البنك الدولي 2012هـ.

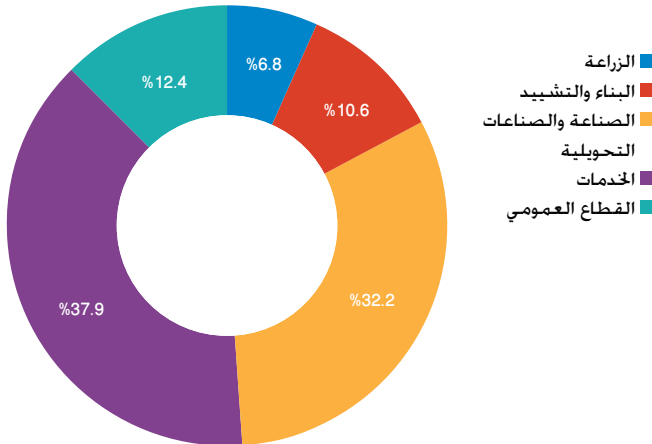
ملاحظة: لا يشير الشكل إلا إلى العاملين من الشباب في المناطق الحضرية مع استثناء الشباب المشتغلين بالعمل الحر. تُعرّف البطالة الجزئية بأنها أيام العمل التي تبلغ فيها ساعات العمل ست ساعات أو أقل. وتُعرّف البطالة المقنعة بأنها العمل لست ساعات أو أقل يومياً.

الشكل 4-9: تشغيل الشباب حسب القطاعات

أ. الريف



ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل فقط إلى العاملين من الشباب مع استثناء الشباب المشتغلين بالعمل الحر. ويشمل قطاع الزراعة الوظائف في صناعة تجهيز المواد الغذائية.

العمومي الكبير في المناطق الحضرية. تُظهر هذه النسب أن الوظائف التي يعمل بها الشباب التونسي أفضل في المتوسط من وظائف آبائهم. ويُظهر تحليل علاقة الانحدار أن القطاعين اللذين يدران أعلى الأجور هما الصناعة والخدمات فضلاً عن القطاع العمومي (المرق 4، الجدول 4-5). وتدر القطاعات التقليدية كثيفة العمالة، مثل الزراعة والإنشاء، أجوراً منخفضة نسبياً، وعادةً يتقاضى الشباب ذوو المهارات الأفضل أجوراً أكبر، في حين يتقاضى الشباب العاملون بعقود غير رسمية أجوراً أقل كما هو حال النساء وصغار السن في المنطقة الداخلية من البلاد.

2-4 العمل الحر

"الفقراء لديهم حق أيضاً في الشراء والبيع". سالم البوعزيزي أخو محمد البوعزيزي. سيدي بوزيد، المنطقة الداخلية، كما ورد في De Soto 2011.

الابتكار وتنظيم مشاريع العمل الحر

تتمتع تونس بوضعية جيدة نسبياً تؤهلها لأن تصبح رائدة في مجال الابتكار وتنظيم مشاريع العمل الحر. شريطة أن تدرك الإمكانيات التي يمتلكها شبابها الطامح من المشتغلين بالعمل الحر (De Soto، 2011: البنك الدولي 2010). ومقارنةً ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُعد مستوى أداء تونس أعلى من المتوسط فيما يتعلق

تجارة الخدمات، خاصةً مع الاتحاد الأوروبي. أحد أكثر القطاعات الواعدة بوصفها مصدراً للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لاسيما للشباب أصحاب المهارات (البنك الدولي 2013أ). وحالياً، يخطط للعمل في قطاع الخدمات أكثر من نصف مجموع الشباب في المناطق الريفية التونسية (52.8 في المائة) وحوالي ثلثي (64.9 في المائة) الشباب في المناطق الحضرية (انظر المرق 4، الشكل 4-4). وقد تضرر قطاع السياحة بشدة خلال مرحلة التحول السياسي الحالية. فالفنادق والمطاعم لا توفر حالياً سوى عدد ضئيل للغاية من الوظائف للشباب (6.9 في المائة بالمناطق الحضرية و5.4 في المائة بالمناطق الريفية)²⁵. ورغم ذلك، فإن قطاع السياحة يتجه نحو التعافي. ويمكن أن توفر الخدمات الجديدة، مثل السياحة البيئية، فرصاً مهمة للشباب في الأماكن غير التقليدية لقضاء العطلات.

ومع ذلك، يعمل جيل الشباب التونسي في قطاعات أكثر إنتاجية من تلك التي يعمل بها آبائهم في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ويعرض الشكل 4-3 في المرق الرابع معدلات التشغيل بين التونسيين الذين في سن العمل (30-59 عاماً) حسب القطاعات: يعمل 32.2 في المائة من التونسيين بالمناطق الريفية في قطاع الزراعة، يليه 22.4 في المائة في قطاع الخدمات، و22 في المائة في قطاع الإنشاء، و12.9 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية، و10.5 في المائة في القطاع العمومي. وفي المناطق الحضرية التونسية، يعمل من هم في سن 29 عاماً فأكثر في قطاع الخدمات غالباً (35.1 في المائة)، يليه القطاع العمومي (29 في المائة)، وقطاع الصناعة والصناعات التحويلية (17.3 في المائة)، وقطاع الإنشاء (12 في المائة)، وقطاع الزراعة (6.6 في المائة)، وبخلاف القطاع

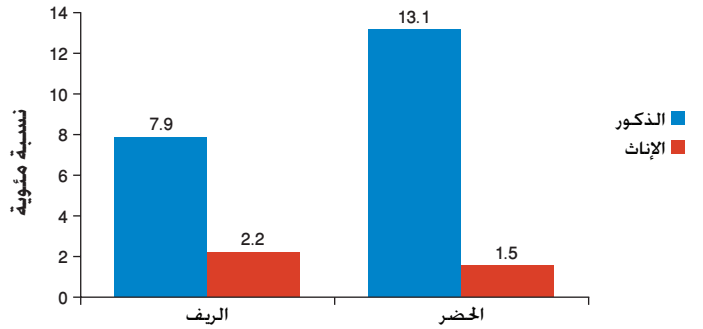
النجاح الاقتصادي. وتفخر تونس بأن لديها بالفعل بعض مشاريع العمل الحر ذات الطابع الاجتماعي، مثل مركز كوجت للحوار، وغيرها، مثل استوديو ديجيتال مانيا التي تُعد أيضاً من بين المشاريع الجديدة الكثيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت نجاحاً في السوق منذ اندلاع الربيع العربي (Korenblum, 2013).

الشباب المشتغلون بالعمل الحر في تونس

يشيع العمل الحر نسبياً بين الشباب. فهناك واحد من بين كل عشرة شباب يشتغلون بالعمل الحر. وتحديداً في المناطق الحضرية التونسية. يشتغل بالعمل الحر نحو 13.1 في المائة من مجموع الشباب. وهي نسبة تزيد بواقع الضعف تقريباً عن النسبة في المناطق الريفية التونسية. وهي 7.9 في المائة (الشكل 4-11). ويعكس ارتفاع نسبة مشاريع العمل الحر نسبياً بين الشباب وجود روح قوية لتنظيم تلك المشاريع إلى جانب نقص فرص العمل. ومقارنةً بذلك، ترتفع نسبة العمل الحر كثيراً بين الأجيال الأكبر سناً. لاسيما الرجال حيث تتراوح من 18 في المائة بالمناطق الريفية إلى 22.7 في المائة بالمناطق الحضرية بين من هم في الفئة العمرية 30-59 عاماً (انظر المرفق 4، الشكل 4-5).

وعلى النقيض من ذلك، يكاد ينعدم العمل الحر بين الشباب: 2.2 في المائة بالمناطق الريفية و1.5 في المائة بالمناطق الحضرية. ويؤكد هذه النتائج تحليل لعلاقة الانحدار يقوم بتثبيت العوامل الأخرى (انظر المرفق 4، الجدول 4-6).²⁶ وتُظهر الأبحاث النوعية أن الاستثمارات العامة والخاصة في تنظيم مشاريع العمل الحر التي تضطلع بها المرأة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة وتنظيم مشاريع قادرة على البقاء، لاسيما في ظل محدودية فرص العمل المتاحة للمرأة. كما أن الجمع بين وجود طائفة متنوعة من الأسواق المتخصصة، وارتفاع مستويات التعليم

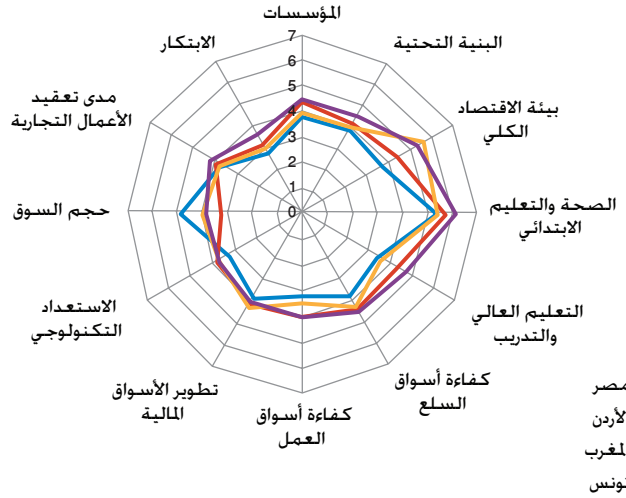
الشكل 4-11: العمل الحر بين الشباب، الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012 هـ.

ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب المتحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

الشكل 4-10: مؤشر التنافسية العالمية، 2011-2012



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2011.

بالابتكار (انظر الشكل 4-10). وفي مؤشر التنافسية العالمية الذي يصنّف تنافسية 142 بلداً وفق أبعاد متعددة على مقياس من سبعة مستويات، حلت تونس في المرتبة الأربعين متقدمة بكثير على كل من المغرب في المرتبة الثالثة والسبعين، والجزائر في المرتبة السابعة والثمانين، ومصر في المرتبة الرابعة والتسعين، والأردن في المرتبة الحادية والسبعين، ولبنان في المرتبة التاسعة والثمانين (المنتدى الاقتصادي العالمي 2011). كما تقدمت تونس في الترتيب على تركيا (المرتبة التاسعة والخمسين) التي يُنظر إليها غالباً على أنها رائدة في التنافسية. ويتيح قانون التمويل الأصغر الذي اعتمده تونس مؤخراً لمؤسسات التمويل الأصغر الدولية أن توفر التمويل للمناطق والمجتمعات المحلية التي حُرمت من الخدمات في السابق. كما يُحتمل أن يؤدي إلى تقديم بعض منتجات التمويل الأصغر الجديدة والمبتكرة.

إن تحفيز الابتكارات الاقتصادية من خلال المزيج الصحيح من اللوائح التنظيمية الموجهة والحوافز الاقتصادية يفرض تحديات على صعيد السياسات لمعظم الحكومات حول العالم. ويمكن تعريف الابتكارات بشكل عام بأنها أي وسيلة أو فكرة أو منتج جديد. ويُعتبر الابتكار الدائم إلى حد كبير عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي في البلدان الحديثة. ولتشجيع روح الابتكار والعمل الحر في القطاعات عالية الأداء على نحو أفضل، تم وضع نهج مختلفة تتضمن تصنيع منتجات معقدة في مراكز الابتكار، ومساندة الاندماج الرأسي والأفقي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية القائمة والجديدة، ومساندة الصناعات الخدمية، مثل القطاع المصرفي الذي يُعد بالغ الأهمية لتحقيق

الجنوبية. وكما أُشير إليه أعلاه، يندر الاشتغال بالعمل الحر بين الشباب. فنسبة المشتغلات بالعمل الحر لا تتجاوز 2.1 في المائة حتى في المنطقة الساحلية التي بها أعلى نسبة لاشتغال النساء بالعمل الحر.

يعمل معظم الشباب المشتغلين بالعمل الحر دون أي تسجيل رسمي، مما يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على التمويل وتعرضهم في الغالب للاستغلال والابتزاز من جانب منتسبي الشرطة وغيرهم من الموظفين العموميين. ولاشك أن مزاولة جميع الشباب تقريبا لأعمالهم الحرة خارج الإطار الرسمي تعكس مدى تعقيد الإجراءات واللوائح الإدارية المطلوب اتباعها لتسجيل شركة صغيرة. وتُظهر الأبحاث النوعية أيضا أن قطاعا عريضا من الشباب يتشكك في دور القطاع العمومي والبنوك فيما يتعلق بمساندة المشاريع الصغيرة.

"يجب على الدولة إيجاد حل، فبدلاً من تشجيعنا على إنشاء مشروع، تضع المعوقات في طريقنا". طالب في مجال الزراعة، 22 عاماً، زغوان (المنطقة الساحلية في تونس)

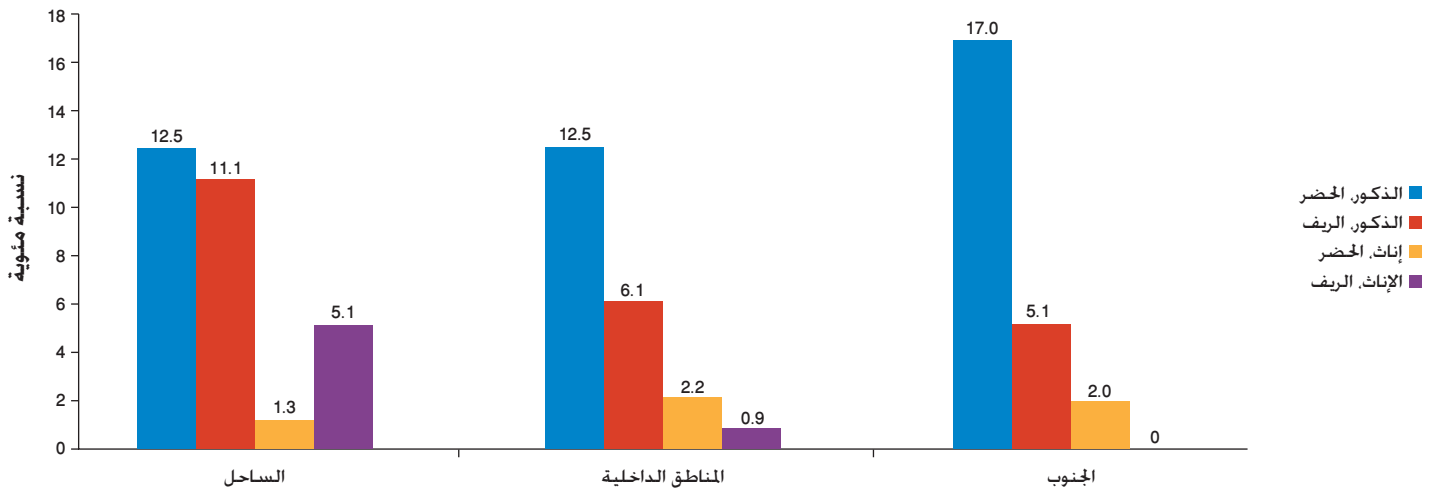
"هناك خريجون من عام 1992 أو 1996 مازالوا غير قادرين على العثور على وظائف، ماذا تبقى؟ القطاع الخاص، يمكنني أن أخبرك عن الاستغلال الواقع به وعن المحسوبية والرشاوى. لم يعد بمقدور الناس تحمل المزيد. ولم يعد هناك سبيل آخر [سوى أن يعمل المرء لحسابه]". أحد المشتغلين بالعمل الحر، مدينة تونس

نسبياً، وامتلاك مهارات قوية لاستخدام الإنترنت من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى تمكين الشباب من العمل من المنزل أو في مكاتب أو ورش لإنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة. وقد أبدت النساء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء اهتماماً شديداً ببدء أنشطة خاصة بهن تدر لهن دخلاً. وتعليقاً على ذلك، قالت شابة حصلت على قرض أصغر من خلال مؤسسة إندا للتمويل الأصغر:

"من المريح، خاصةً لشابة، أن تعمل لحسابها، وشخصياً، لا أحب العمل تحت إمرة مدير. فقد عملت في مغسلة ومركز للاتصال بسيارات الأجرة وبنائفة في متجر. وفي كل مرة، كان هناك قدر هائل من الضغوط... فلم تكن هناك رحمة. وكانت صدمة لي أن أعمل في ظروف كهذه. أما الآن، فأنا أعمل بشكل جيد لحسابي الخاص بعد أن بقيت بلا عمل لمدة عامين". شابة تعمل لحسابها في القطاع غير الرسمي، مدينة تونس

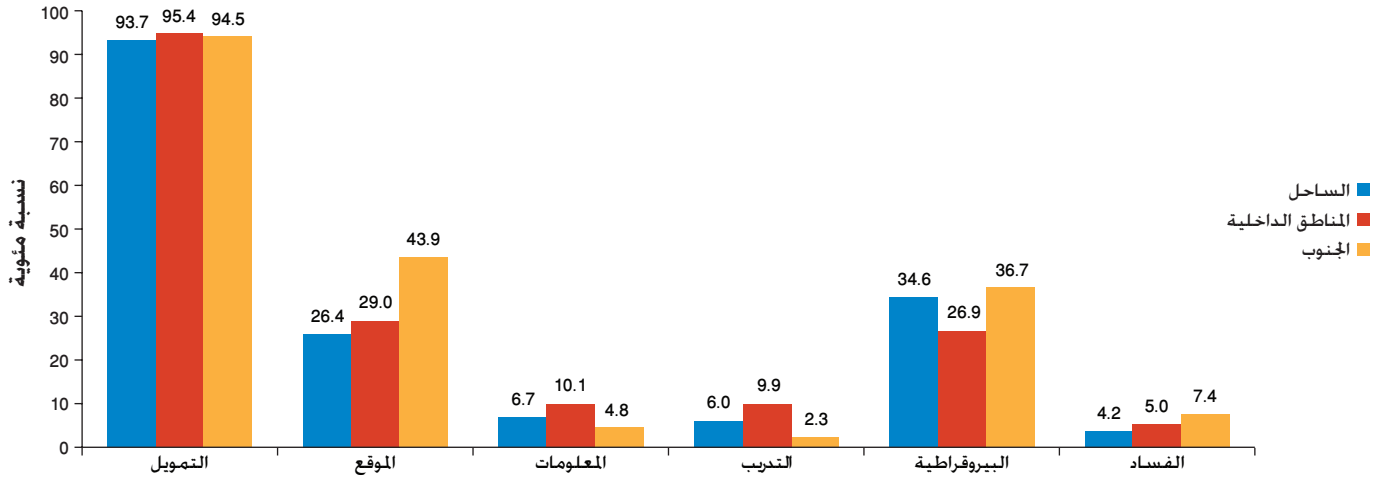
وبوجه عام، يكون الاشتغال بالعمل الحر أكثر شيوعاً في المنطقة الساحلية وفي الجنوب. ويعد أدنى معدل لاشتغال الشباب بالعمل الحر في المنطقة الداخلية حيث لا يشتغل بالعمل الحر سوى 8.1 في المائة من الشباب (انظر الشكل 4-12). ومقارنةً بذلك، هناك 12.1 في المائة من الشباب يشتغلون لحساب أنفسهم في المنطقة الساحلية والولايات

الشكل رقم 4-12. تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب، حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ. ملاحظة: يستثني الشكل جميع الشباب الملحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.

الشكل 4-13. العقبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال (الريف، تونس)



المصدر: البنك الدولي 2012د.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الحر وخريجة في مجال الهندسة الطبية البيولوجية. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

"عندما يتم تقديم فكرة جيدة إلى جهات الائتمان، فإنها تختلق الأسباب لعدم إعطاء التمويل. وتقوم بعد ذلك ببيع الفكرة إلى شخص آخر. ومن ثم، ستجد أن الفكرة الخاصة بمشروع في زغوان تعاود الظهور في سوسة". خريج عاطل عن العمل، زغوان (المنطقة الساحلية التونسية)

ومن المقرر أن يؤدي تعديل قانون التمويل الأصغر إلى فتح السوق المالية أمام مؤسسات جديدة للوساطة المالية ويمكن أن يوفر المزيد من المنتجات المبتكرة المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة التي يقودها الشباب. وفي يوليو/تموز 2014، قامت الجمعية الوطنية بتعديل قانون التمويل الأصغر لسنة 2011 بهدف تدعيم الرقابة على المؤسسات البنكية التي تقدم التمويل الأصغر وتنظيمها. مع القيام في الوقت ذاته بفتح القطاع أمام المنافسة الدولية. ويعني ذلك أن الشهور القادمة ستشهد قيام ما يصل إلى ست مؤسسات جديدة بالبداية في تقديم منتجاتها، مع توقعات بزيادة هذا العدد. وستفرض زيادة المنافسة على مقدمي خدمات الائتمان الأصغر أن يتحلوا بقدر أكبر من الابتكار والمرونة عند تصميم منتجاتهم المالية. بما في ذلك الضمانات وأسعار الفائدة وخطط سداد البالغ المتأخرة وغيرها من الجوانب بالغة الأهمية للشركات التي يقودها الشباب. ولكي يتمكن مقدمو المنتجات المالية من إدارة المخاطر وحواظف الأوراق المالية بطريقة أفضل. فمن المرجح أيضاً أن يستهدفوا شرائح خاصة، كالنساء الريفيات، أو قطاعات معينة، كالشركات الصغيرة في

يلاقي المشتغلون بالعمل الحر من الشباب صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الذي لا يزال التحدي الرئيسي أمام النجاح في إقامة المشاريع. وقد تضمن مسح المناطق الريفية سؤالاً للشباب أصحاب مشاريع العمل الحر عن أكبر الصعوبات التي تتم مواجهتها عند إقامة مشروع ما. وكما يوضح الشكل 4-13، أعتبر "الحصول على التمويل" أكبر عقبة أمام أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب في جميع المناطق: الداخلية، و94.5 في المائة في الجنوب. وتثبت هذه النتائج أن هؤلاء الشباب يواجهون عقبات تفوق ما تواجهه الشركات عموماً. وكما ورد في التقرير الصادر مؤخراً تحت عنوان "تقييم مناخ الاستثمار"، فإن هناك 39 في المائة من الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة الحجم ترى أن الحصول على التمويل يمثل إحدى العقبات الرئيسية (البنك الدولي 2013ي).

تعد برامج التمويل الأصغر المتاحة محدودة النطاق ويبري كثيرون أنها عديمة الكفاءة. وفي الغالب لا تتوفر منتجات مصرفية متخصصة ومصممة خصيصاً للشباب رغم أن قانون التمويل الأصغر لسنة 2014 تم وضعه بهدف تسهيل زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات جديدة، مثل الادخار والتحويل والتأمين. وقد وردت الإشارة في العديد من مناقشات مجموعات التركيز إلى نقص التمويل المتاح حالياً لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب.

"عندما تكون جميع الأبواب الأخرى مغلقة، فمن الأفضل أن يكون لديك مشروع خاص تديره بنفسك وتحققين أحلامك من خلاله. لكن هناك مشكلة تتعلق بالتمويل والأسواق". صاحبة أحد مشاريع العمل

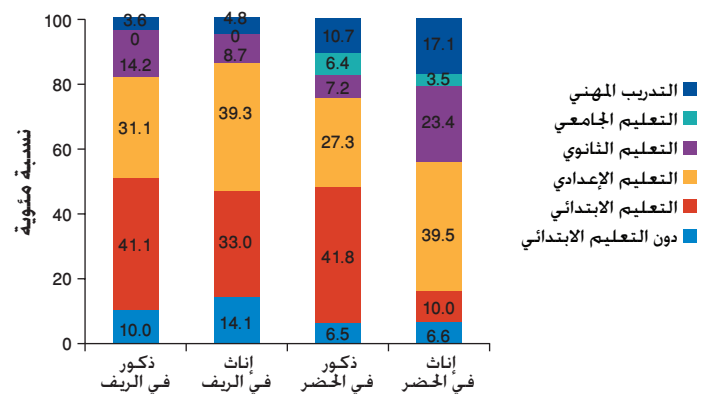
الأعمال متناهية الصغر الأكثر مرونة. يختارون العمل في أماكن بعيدة عن قاعدة عملائهم الأساسية. وتُعد هذه المسألة بالغة الأهمية وتنجم بالأساس عن اللوائح والقواعد التي صُممت في كنف النظام البائد وكانت تستهدف مصلحة الشركات الكبيرة. ويجب التصدي على نحو عاجل للمعاناة الناجمة عن ذلك التي يتعرض لها الشباب المشتغلون بالعمل الحر. ليس فقط لأنه يمكن القول إن هذه المعاناة تسببت في تفجر الربيع العربي في مختلف أنحاء المنطقة (De Soto, 2012).

لاشك أن زيادة التدريب على إقامة المشاريع وتعزيز سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بذلك سيكون مفيداً للكثير من الشباب المشتغلين بالعمل الحر. وتبيّن نتائج الاستقصاء أن "محدودية الوصول إلى المعلومات" و"الحاجة إلى تدريب إضافي على المهارات" تشكلان حالياً عقبات أمام الشباب المشتغلين بالعمل الحر (انظر الشكل 4-13). ويُعد التدريب على إقامة المشاريع مجالاً مهماً للاستثمار في الشباب. ويمكن تحفيزه من خلال شراكاتٍ بين القطاعين العام والخاص. كما يحمل في طياته إمكانات لتدعيم الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل للشباب.

مستويات المهارات للشباب المشتغلين بالعمل الحر

إن مستويات التعليم بين الشباب المشتغلين بالعمل الحر منخفضة للغاية، وأغلب هؤلاء الشباب لم يتموا تعليمهم الثانوي. وتتوفر أدنى مستويات التعليم في المناطق الريفية حيث انقطع أغلب الشباب المشتغلين بالعمل الحر عن الدراسة قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية (83 في المائة). وهناك واحد تقريبا من بين كل عشرة شباب مشتغلين بالعمل الحر في المناطق الريفية التونسية لا يحمل أي مؤهل تعليمي

الشكل 4-14. الصعوبات التي يواجهها الشباب في تأسيس مشاريع الأعمال



المصدر: البنك الدولي 2012، ص: 2012 هـ.

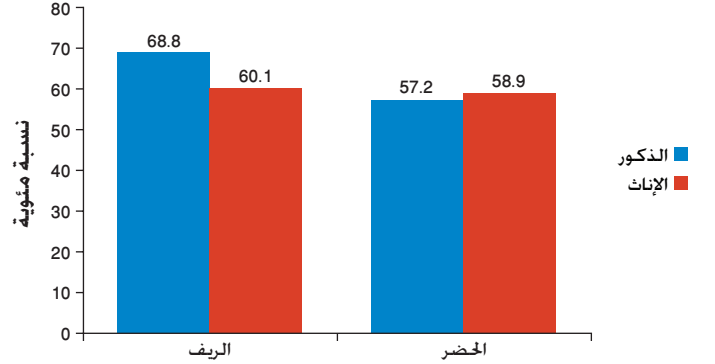
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر مع استثناء الشباب المتحقين بالتعليم والتدريب.

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لأساليب التمويل غير التقليدية، كالتمويل الجماعي، أن تساند سوق الائتمان لمساعدة الشباب المشتغلين بالعمل الحر في تونس. ومع ذلك، فعلى الرغم من أنه سيكون لهذا القانون الجديد أثر سريع قصير الأجل على إتاحة الحصول على التمويل، فإنه قد يحدث كذلك آثاراً سلبية على السوق والاستقرار في المناطق الريفية، مما يعني عدم تمكن الخريجين الشباب من الحصول على خدمات الائتمان الأصغر حجماً في المدى المتوسط إذا تجاوز حجم تسعير المخاطر لديهم الحد التنظيمي.

ومع ذلك، يعاني ثلث الشباب المشتغلين بالعمل الحر من عبء الإجراءات البيروقراطية، بما في ذلك التكاليف والصعوبات وحالات التأخير التي تنطوي عليها عملية استخراج التراخيص المطلوبة. وخُص الاستقصاء المعني بالشباب في الريف إلى أن الإجراءات البيروقراطية تمثل تحدياً رئيسياً أمام أكثر من ثلث الشباب المشتغلين بالعمل الحر في المنطقة الساحلية (34.6 في المائة)، وأكثر من الثلث في الجنوب (36.7 في المائة)، وأكثر من الربع في المنطقة الداخلية (26.9 في المائة) كما هو مبين في الشكل 4-13. وبالنسبة للشركات الصغيرة خاصةً، تشكل الإجراءات البيروقراطية عبئاً ثقيلاً لأن هذه الشركات تفتقر عادةً إلى الوسائل اللازمة لتعيين موظفين مؤهلين لمعالجة المتطلبات الإدارية. ونتيجة لذلك، تدفع مستويات البيروقراطية المرتفعة الشركات الصغيرة إلى أن تظل تعمل على نحو غير رسمي. وبعبارة أخرى، تفرض الأعباء البيروقراطية ضريبة فعلية على القدرة التنافسية للشركات وتجبر مؤسسات الأعمال على اللجوء لمصادر ائتمان غير رسمية والعمل بدون تراخيص (De Soto, 2012). ويؤكد هذه النتائج ما خُص إليه التقييم الأخير لمنح الاستثمار في تونس الذي يشير إلى إنفاق الشركات نحو 13 في المائة من عائدات مبيعاتها السنوية لاستيفاء ما تقتضيه اللوائح التنظيمية (البنك الدولي 2013). وتعكس هذه النفقات التكلفة التراكمية للتعامل مع الحكومة وتشمل الوقت المستغرق لتحقيق الامتثال.

يلجأ الكثير من الشباب المشتغلين بالعمل الحر، مدفوعين بوضعهم غير الرسمي، إلى مباشرة أعمالهم في أماكن غير مواتية لتجنب التعرض للتفريم والابتزاز، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما كان يفعله ذلك الشاب المشتغل بالعمل الحر في المنطقة الداخلية من تونس الذي أطلق شرارة الربيع العربي. ويُعد مكان العمل الشاغل الرئيسي لنصف الشباب المشتغلين بالعمل الحر في الولايات الجنوبية (43.9 في المائة)، تليها المنطقة الداخلية (29 في المائة)، والمنطقة الساحلية (26.4 في المائة) كما هو مبين في الشكل 4-13. وتبرز الأبحاث النوعية أن الشباب يحاولون تجنب الوقوع في مشكلات مع سلطات إنفاذ القانون قد تؤدي، كما دُكر، إلى توقيع غرامات أو طلبات لدفع رشاً. لهذا، فإن عدداً كبيراً من الشباب المشتغلين بالعمل الحر، خاصةً البائعين الجائلين وغيرهم من أصحاب

الشكل رقم 4-15. تنظيم مشاريع العمل الحر لدى الشباب في القطاعات منخفضة الإنتاجية



المصدر: البنك الدولي 2012؛ 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

رسمي (انظر الشكل 4-14). وفي المناطق الحضرية، يكون متوسط مستويات التعليم أعلى قليلاً بالرغم من قيام بعض الخريجين الجامعيين بإدارة شركات صغيرة في المناطق الحضرية، لاسيما من الشبان (6.4 في المائة). وبشكل عام، يبدو أن الاتجاه إلى العمل الحر يكون غالباً نتيجة الإقصاء الاقتصادي من فرص العمل، خاصةً بين الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض. ويؤيد هذه النتائج أيضاً تحليل علاقة الانحدار للعمل الحر يظهر أن احتمالية الاشتغال به تزيد على نحو رئيسي مع عدم إتمام التعليم الثانوي والعالي (انظر المرفق 4، الجدول 4-6).

يعمل معظم أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب في قطاعات منخفضة الإنتاجية ذات عوائد اقتصادية محدودة. ومع ذلك، هناك ما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر يعملون في قطاعات مرتفعة الإنتاجية، مما يظهر إمكانات تنظيم تلك المشاريع.²⁸ وتتسم القطاعات منخفضة الإنتاجية بانخفاض العوائد على الاستثمار، مما يحد من قدرة الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر على الحصول على الموارد اللازمة للتوسع والنمو. ويواجه الكثير من الشركات في القطاعات منخفضة الإنتاجية صعوبات في النمو بما يتجاوز نطاق الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم. ومع أن بعض الشركات منخفضة الإنتاجية تستطيع البقاء لأمد طويل نسبياً، فإنها تواجه عادة تحديات كثيرة وتعاني من انخفاض عوائدها. وفي المناطق الريفية بتونس، يعمل 67.5 في المائة من إجمالي الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في قطاعات منخفضة الإنتاجية، وتبلغ هذه النسبة 57.3 في المائة بالمناطق الحضرية (انظر الشكل 4-15). ومع ذلك، تظهر بيانات الاستقصاء أنه بالرغم من أن هناك نحو 90 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل

الحر لا يمتلكون المهارات اللازمة، فإن 30-40 في المائة تقريباً من شركاتهم تعمل في قطاعات منتجة. وفي حين لم يتناول الاستقصاء أنشطة أعمال بعينها، فإن هذا يشير إلى أن نحو ثلث الشركات التي يديرها شباب تونسيون تعمل في مجالات لديها إمكانات للنمو.

يدير نصف أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب مشاريع صغيرة في قطاع الخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بنسبة 45.4 في المائة بالمناطق الريفية و52.1 في المائة بالمناطق الحضرية (انظر الشكل 4-16). ومن الأهمية بمكان إعطاء أولوية للخدمات لتحقيق نمو مستقبلي نظراً لأنها تمثل العمود الفقري للاقتصادات الحديثة وتعتبر ضرورية للنمو الداخلي. ويستهدف عدد متزايد من أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب التونسي. وغالباً من الحضر مستخدمي الإنترنت والهواتف الذكية. وتتمتع هذه الموجة الشابة من أصحاب مشاريع العمل الحر بإمكانات هائلة بفضل البيئة عالية الإنتاجية التي تعمل فيها هذه الشركات، مما يتيح نمواً سريعاً للشركات وخلق فرص عمل. ويصوب تنوع منتجات تكنولوجيا المعلومات الكثيرة في مصلحة التصدير. وأكثر الأمثلة شيوعاً تطبيقات الهواتف الذكية التي يمكن بيعها في جميع أنحاء العالم. وبالفعل بدأت شركات التكنولوجيا تنتشر في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Schroeder، 2013).

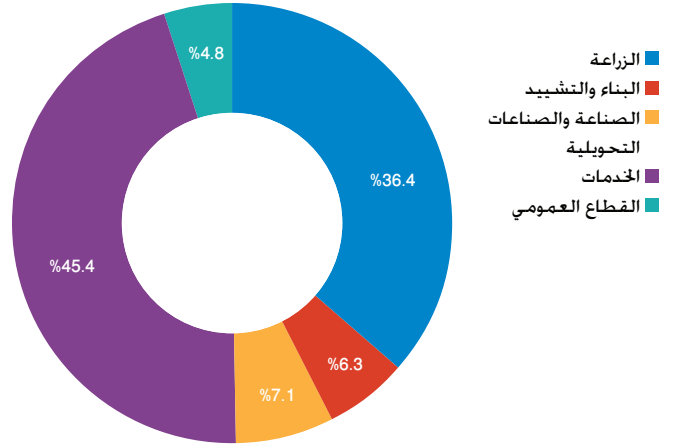
وتسهل التكنولوجيا الحديثة على الشابات البدء في إنشاء مشاريع تحقق لهن دخلاً. وتعمل شركات التكنولوجيا المملوكة للنساء باللغة العربية غالباً وتقوم بمساعدة الأسر على تحقيق التوازن بين العمل وأمور الحياة، وتقديم برامج للمشاركة الجماعية التعاونية. وبيع المنتجات للنساء. غير أن التحديات لا تزال قائمة لأن الشابات يواجهن صعوبات أكبر من الشبان في الحصول على الائتمان. ولأن الأعراف الاجتماعية تفرض قيوداً على النساء، ويفتح الإنترنت عقول الشباب على الفرص الممكنة. ولهذا ستصبح الشركات التي يديرها شباب في تونس ذات أهمية في هذا الصدد.

وفي المناطق الريفية، يعمل 36.4 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الزراعة وتجهيز المواد الغذائية، مقابل 10.8 في المائة بالمناطق الحضرية. ويحمل قطاع الزراعة إمكانات كبيرة لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب. غير أن البحوث النوعية تؤكد أن طموحات هؤلاء الشباب في إنشاء مزارع عائلية غالباً ما تتحطم بسبب نقص التمويل.

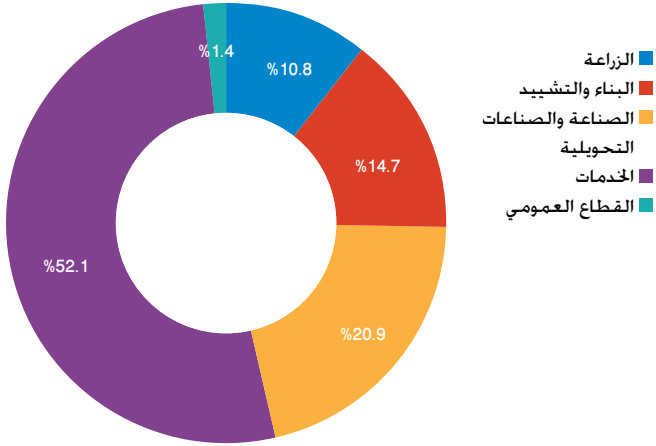
"سيكون من الجيد توفير عمل للناس هنا والمشاركة في تنمية القرية، لكن الظروف صعبة. فللحصول على ائتمان، لا بد وأن تكون لديك ممتلكات لتقدمها ضماناً أو تكون لديك أموال. لكننا فقراء". أحد المتسربين من الدراسة، ولاية المهديّة (المنطقة الساحلية التونسية)

الشكل رقم 4-16. تنظيم مشاريع العمل الحر حسب القطاعات

أ. الريف



ب. الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب المشتغلين بالعمل الحر.

الإنترنت الجديدة، بما في ذلك حاضنات الأعمال ومساحات العمل التي تدير بانتظام عمليات إنشاء شركات تنافسية جديدة مع المستثمرين. تحقق قصص نجاح تلهم أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب (Yaros, 2012). وتساعد الشبكات المتصلة بالإنترنت في تجميع الناس معا وتقديم المزيد من التدريب والتوجيه لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب. خاصة في المناطق الريفية حيث يكون القيام بتنظيم لقاءات وتدريب مباشرة أمرا باهظ التكلفة (البنك الدولي 2013هـ).

ويمكن أن يساعد التدريب عبر الإنترنت الشباب المشتغلين بالعمل الحر على اكتساب المهارات التي لا يتم تعلمها في المدارس والجامعات (La Cava et al, 2011) وتوفر الأنظمة الإلكترونية حلولاً تصاعدياً (من القاعدة إلى القمة) من خلال تدريس مهارات الأعمال والأساسيات المالية والتسويق واللغات. كاللغتين الإنجليزية والفرنسية. فأنظمة مثل موبيووركس (MobiWorks) وموبيسوق (MobiSouk) وتعمل (Ta3mal) تساعد في التغلب على مواطن القصور الهيكلية في نظام التعليم التونسي الذي لا يخرج سوى أعداد ضئيلة جداً من دارسي العلوم والرياضيات وعلوم الحاسب من يصلحون لإنشاء اقتصاد حديث.²⁹ وما لاشك فيه أن التعلّم عبر الإنترنت يمكنه توفير تعليم جيد لعدد أكبر من الأشخاص. بما في ذلك الكبار، ولاسيما للشابات. غير أن الفجوة الرقمية - محدودية إتاحة استخدام الإنترنت في المناطق الريفية - قد تكون حاجزاً أمام تقديم التدريب عبر الإنترنت.

ويعمل واحد من بين كل خمسة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الحضر في قطاع الصناعات التحويلية (20.9 في المائة) مقابل نسبة لا تتجاوز 7.9 في المائة من أصحاب مشاريع العمل الحر في الريف. ويعكس هذا الفرق التفاوت في الاستثمارات بين المناطق الريفية والحضرية في تونس. وهو في حد ذاته أحد أسباب ارتفاع معدلات البطالة والحمول في المناطق الريفية في تونس (البنك الدولي 2013ب).

مشاريع العمل الحر للشباب: التحديات وفرص الاستثمار

"من الجيد أن تعمل. خاصةً لحسابك. وشخصياً. أكره العمل تحت إمرة مدير. فقد عملت في مغسلة وفي مركز للاتصال بسيارات الأجرة وبياعة في متجر. وفي كل مرة يكون هناك ضغط شديد. ولا تتم أبداً مراعاة أي اعتبار للموظف. فلا رحمة. وقد صدمني ذلك بالفعل. أما الآن وبعد مرور عامين على تركي العمل وضغط أسرتي علىّ لأعمل. أصبحت لدي مهنة والعمل يسير جيداً". إحدى العاملات في القطاع غير الرسمي. مدينة تونس (المنطقة الساحلية التونسية)

يمكن لأصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب التونسي أن يستفيدوا من مراكز الابتكار المحلية لتهيئة بيئة مواتية لممارسة أنشطة الأعمال ومساعدة غيرهم من يعملون عملاً غير رسمي على تأسيس مشاريعهم في إطار رسمي. وقد بدأت مراكز الابتكار ومنتزهات

ملاحظات

16. لأغراض هذا التقرير، تُصنّف الإنتاجية حسب القطاعات. وتشمل القطاعات ذات الشركات عالية الإنتاجية غالباً قطاعات التجارة والاتصالات والسياحة (ال فنادق والمطاعم) والبنوك وشركات التأمين والخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات العقارية. وتشمل القطاعات ذات الشركات منخفضة الإنتاجية في الغالب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. مثل الزراعة وصيد الأسماك. وصناعة المواد الغذائية. ومواد البناء والسيراميك والزجاج. والصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية. وصناعة المنسوجات والأحذية. والصناعات الأخرى. والتشييد والأشغال العامة. والتعدين والطاقة. والنقل. والإصلاح. والصناعات التحويلية.
17. انظر المرفق الرابع. الشكل 4-2 عن تشغيل الكبار في القطاعات منخفضة الإنتاجية.
18. تُعرّف الوظائف ذات المهارات بأنها تتطلب الحصول على مؤهل ثانوي أو تدريب مهني على الأقل.
19. للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، يُرجى الرجوع إلى البنك الدولي 2014.
20. بالنسبة لكثير من الشباب خاصةً من لا يزالون في مرحلة التعليم أو المهتمين بالبحث في سوق العمل. يمكن أن يكون العمل بدوام جزئي خياراً أمثل وينبغي تشجيعه. لكن الأبحاث النوعية تُظهر أن الشباب لا يختارون عادةً العمل بدوام جزئي.
21. استناداً إلى بيانات مؤسسة جالوب الواردة في البنك الأفريقي للتنمية 2012أ.
22. لا تتجاوز نسبة من يخططون للعمل في القطاع العام 4.3 في المائة من الشباب التونسي في الريف و2.2 في المائة في الحضر.
23. يمكن أن تصبح الزراعة مصدراً مهماً للنمو وتشغيل الشباب. لاسيما في الأجزاء الشمالية الخصب من تونس. كما يمكن المساعدة في الحد من التباينات بين المناطق من خلال مساندة إنتاج المحاصيل كثيفة العمالة للكثير من صغار المزارعين. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تستفيد تونس من الفرص المتاحة لتصدير منتجاتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي الذي لا يقدم دعماً مالياً لإنتاجه من الفواكه والخضروات.
24. انظر المرفق الرابع. الشكل 4-3 عن قطاعات تشغيل الكبار (الفئة العمرية 30-59 عاماً).
25. تندرج السياحة ضمن قطاع الخدمات.
26. بالإضافة إلى نوع الجنس. يقوم نموذج بروبوت للعمل الحر بتثبيت عوامل السن والخلفية الأسرية والمنطقة.
27. يقدم الفصل الخامس عرضاً عاماً أكثر شمولاً لبرامج التمويل الأصغر المتوفرة.
28. تشمل القطاعات منخفضة الإنتاجية الزراعة وصيد الأسماك. وصناعة المواد الغذائية. ومواد البناء والسيراميك والزجاج. والصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية. وصناعة المنسوجات والأحذية. والصناعات الأخرى. والتشييد والأشغال العامة. والتعدين والطاقة. والنقل. والإصلاح. والصناعات التحويلية. وتشمل القطاعات عالية الإنتاجية التجارة والاتصالات والفنادق والمطاعم والبنوك وشركات التأمين والخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات العقارية.
29. للمزيد من التفاصيل. انظر على سبيل المثال www.ta3mal.org.
1. يُعرّف التوظيف بأنه الاستخدام في عمل مدفوع الأجر. وتستند النتائج الكمية إلى الأسئلة الاستقصائية للاستعلام عن التاريخ الوظيفي في السنوات الأخيرة.
2. تستثني إحصاءات التوظيف هذه الشباب الملتحقين ببرامج للتعليم أو التدريب.
3. يقوم تحليل الانحدار بتثبيت الفروق في السن والمستوى التعليمي وخلفية الآباء والتباينات الجهوية في آن واحد. وتشير التغيرات الداخلية المحتملة إلى أنه لن يتم التعويل كثيراً على قيم المعاملات المتعلقة ببراء الأسرة.
4. يُقال إن مصطلح "ثورة الياسمين" مسمّى خاطئاً لأنه يشير إلى نبات يزرع في الساحل الشمالي المزدهر والمترف نسبياً. وبدلاً من ذلك، يرى العايب أن استخدام مسمّى "ثورة عشب الخلفاء" قد يكون أفضل لأنه يشير إلى نبات ينمو في المنطقة الداخلية بتونس.
5. يشمل مفهوم الأسرة المباشرة أبناء رب الأسرة وزوجه وأبويه.
6. تتوافق هذه النتيجة مع ما خلص إليه تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخير بشأن المساواة بين الجنسين (البنك الدولي 2013 ح). وهذه النتائج تؤيدها كذلك نتائج تحليل الانحدار حول الأشكال المختلفة للتوظيف الواردة في المرفق الرابع.
7. أحد الأسئلة الواردة في الاستقصاء: هل تعتقد أن النساء اللاتي يبحثن عن عمل في القطاع الخاص/العام يتعرضن للتمييز؟
8. هناك من يؤيد العقود محددة المدة لأن زيادة المرونة من شأنها تمكين أصحاب العمل من زيادة توظيف الشباب. لكن بدون الحصول على الحماية الاجتماعية. يرى كثير من الشباب أن هذه العقود استغلالية.
9. انظر المرفق الرابع. الشكل 4-1 عن أنواع العقود التي يعمل بها الكبار (الفئة العمرية 30-59 عاماً).
10. بالرغم من أن اللوائح التنظيمية للعمل تستهدف بالأساس حماية العمال. فإنه يمكن القول إنها شجعت على انتشار القطاع غير الرسمي. وللسماح بزيادة المرونة في تكيف عمليات التوظيف بما يلائم الأوضاع الاقتصادية. تم بدء تطبيق العقود محددة المدة في أوائل الألفية الثانية. ويمكن استخدام هذه العقود لتعيين العمال بموجب عقود مرنة قصيرة الأجل يمكن تجديدها لمدة تصل إلى أربع سنوات. وبالنسبة للعمال. لا تختلف هذه العقود كثيراً عن العمل بالقطاع غير الرسمي لأن كليهما يتسمان بانعدام الأمن الوظيفي بقدر عالٍ. كما أنه نظراً للمرونة التي تتيحها العقود محددة المدة. تتجنب الشركات عادةً إبرام عقود مفتوحة المدة مع المعينين الجدد جميعاً.
11. لمناقشة إصلاحات سوق العمل الموصى بها على نحو مفصّل. يُرجى الرجوع إلى البنك الدولي 2013 ح.
12. يشتمل تقدير بروبوت على ضوابط لتثبيت الفروق في السن والمستوى التعليمي وخلفية الآباء والتباينات الجهوية.
13. الفئة العمرية 15-24.
14. يُتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للطلاب ذروته في عام 2014 ليصل إلى 449 ألف طالب.
15. كما ذكر آنفاً. يقوم النموذج بتثبيت الفروق في نوع الجنس والسن وخلفية الآباء والمنطقة. ومرةً أخرى. قد يلعب المتغير الداخلي المحتمل للثراء دوراً. لكن حجم العلاقات وقوتها. وكذلك الدور الأضعف الذي يلعبه الثراء في تحديد فرص التوظيف. يشير إلى أن ثراء الأسرة يلعب دوراً رئيسياً.